



## الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية في علاقة جودة المراجعة المدركة بقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ حسام السعيد الوكيل

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة وإدارة الأعمال

جامعة حلوان

### ملخص البحث

الهدف:

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر جودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط.

التصميم والمنهجية:

اعتمد البحث على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير المالية لعينة مكونة من 88 شركة مساهمة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من 2014 حتى 2017 بإجمالي مشاهدات 352 مشاهدة، وقد تم استخدام كل من نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج الانحدار المتعدد، وكذلك نموذج المعادلات الهيكلية Structural Equations Model (SEM)، بالاعتماد على طريقة الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى Partial Least Square (PLS) باستخدام برنامج Smart PLS، لاختبار فروض البحث.

النتائج:

تشير نتائج البحث إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية، كذلك توجد علاقة عكسية معنوية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة، توجد علاقة تأثيرية مباشرة إيجابية وذات دلالة معنوية بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة، توجد علاقة تأثيرية غير مباشرة إيجابية وذات دلالة معنوية بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط، وهي أقوى من العلاقة التأثيرية المباشرة بدون متغير وسيط.

الأصالة والإضافة:

تُسهم هذه الدراسة في تضيق الفجوة البحثية في الأدب المحاسبي فيما يتعلق بالعلاقة بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة، كما تقدم الدراسة دليلاً عملياً من واقع بيئة الأعمال المصرية كأحد الاقتصاديات الناشئة، عن أثر جودة المراجعة المدركة على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية، وزيادة قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**الكلمات المفتاحية:** جودة المراجعة المدركة، إعادة إصدار القوائم المالية، قيمة الشركة.

## **The Mediating Role of Financial Restatements in the Relationship between Perceived Audit Quality and Firm's Value: An Applied Study on the Listed Firms in the Egyptian Stock Exchange**

### **Abstract**

#### **Objective:**

This research aims to study and test the impact of perceived audit quality on firm's value, either directly or indirectly through financial restatements as an intermediate variable.

#### **Design and Methodology:**

The research adopted the content analysis approach to exam the financial reports on a sample of 88 non-financial firms listed in the Egyptian stock exchange during the period from 2014 to 2017, with a total of 352 views, logistic regression model and multiple regression model were used, as well as the structural equations model (SEM) based on partial least square (PLS) method using smart PLS program, to test the research hypotheses.

#### **Results:**

The results concluded that there is a significant inverse relationship between perceived audit quality and financial restatements, there is also a significant inverse relationship between financial restatements and firm's value, there is a positive and significant direct effect relationship between perceived audit quality and firm's value, there is a positive and significant indirect effect relationship between perceived audit quality and firm's value through financial restatements as an intermediate variable, and it is stronger than the direct effect relationship without an intermediate variable.

#### **Originality and Value:**

This study contributes to narrowing the research gap in the accounting literature regarding the relationship between perceived audit quality, financial restatements, and firm's value. The study also provides practical evidence from the reality of the Egyptian business environment as an emerging economy, of the impact of perceived audit quality on reducing financial restatements and increasing listed firm's value in the Egyptian Stock Exchange.

**Keywords:** Perceived Audit Quality, Financial Restatements, Firm's Value.

## 1- الإطار العام للبحث

### 1-1 مقدمة

تُعد القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات، والتي تهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لمستخدميها تساعد على اتخاذ قراراتهم المختلفة، حيث يعتمد عليها مختلف أصحاب المصالح عند تحليل أنشطة الشركة، فهي تمثل أداة إنذار مبكر حول مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح واستمرارها في المستقبل، أو فشلها وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في المواعيد المحددة، ولكي تكون المعلومات مفيدة ويمكن الاعتماد عليها، يجب أن يتوافر بها خاصية المصداقية، والتي تعني أن الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية متوافقة مع الظواهر الاقتصادية التي حدثت بالفعل، وأن تكون تلك القوائم خالية من أي تحريفات جوهرية، بما يزيد من ثقة أصحاب المصالح، ويحد من تعديل القوائم المالية وإعادة إصدارها مرة أخرى (Bengoriz et al., 2022; Olusola & Abdulasisi, 2020).

حيث تُعد إعادة إصدار القوائم المالية Financial Restatements من الظواهر التي تؤثر بشكل سلبي على ثقة مستخدمي المعلومات، كونها تمثل خرقاً في مصداقية القوائم المالية، واعترافاً صريحاً بأن القوائم المالية السابق إصدارها تحتوي على أخطاء نتج عنها تحريفات جوهرية، وأن مراجعتها لم تتم وفقاً للمعايير المهنية، وبالتالي يتم استخدام إعادة إصدار القوائم المالية كمؤشر لانخفاض جودة التقارير المالية، ودليلاً على ضعف عملية المراجعة وانخفاض جودتها (Blandon et al., 2020; Samagaio & Felício 2022).

فمن المنفق عليه مهنياً أن للمراجعة الخارجية دوراً هاماً ورئيسياً في تعزيز ثقة مستخدمي المعلومات في القوائم المالية، حيث تُعد القوائم المالية التي تم مراجعتها من أدوات الاتصال الفعالة، كونها تعطي قيمة مضافة للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، وتتزايد أهمية هذا الدور كلما تم أداء هذه المراجعة بجودة مرتفعة، ففي ظل تزايد قضايا الغش والفساد المالي وإعادة إصدار القوائم المالية، وسلسلة الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية على المستوى العالمي، فضلاً عن التداعيات الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا (Covid-19)، وما يمر به العالم في الأونة الأخيرة من موجة تضخم كبيرة وافلاس عدد من الشركات، أصبحت جودة عملية المراجعة محور اهتمام المنظمات المهنية الدولية، كون تلك التغيرات قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على جودة المراجعة، وذلك من خلال مساهمتها في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وإعادة إصدار

القوائم المالية، وتخفيض مشكلة الاختيار العكسي والخلل الأخلاقي الناتج عن التحريفات الجوهرية وممارسات إدارة الأرباح، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الاستثمار وزيادة الطلب على أسهم الشركة، بما ينعكس إيجابياً على أسعار الأسهم وقيمة الشركة (منصور، 2021؛ صالح، 2022؛ Aswar, 2021; et al., 2021).

وبالتالي تحاول الدراسة الحالية محاولة الكشف عن مدى التأثير الجوهرية لجودة المراجعة المدركة<sup>1</sup> (PAQ) Perceived Audit Quality على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية، بالإضافة إلى بيان التأثير المباشر وغير المباشر لجودة المراجعة المدركة على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط.

## 1-2 مشكلة البحث

حظيت ظاهرة إعادة إصدار القوائم المالية على مدى العقدين الماضيين باهتمام كبير من جانب المنظمين، والمشاركين في الأسواق المالية، والأكاديميين، ومراقبي الحسابات على حدٍ سواء، كونها تُعد من القضايا المستمرة ودائمة النقاش بشكل كبير على مستوى العديد من دول العالم، لما لها من انعكاسات سلبية على الشركات والأسواق المالية ومهنة المراجعة، حيث تزيد من التشكيك وعدم الثقة في مصداقية القوائم المالية وتقرير المراجعة، كذلك قد يترتب على إعادة إصدار القوائم المالية العديد من العواقب الاقتصادية والآثار السلبية التي تلحق الضرر بالشركة مثل، انخفاض أسعار الأسهم ومن ثم انخفاض القيمة السوقية للشركة، وبالتالي تثير إعادة إصدار القوائم المالية العديد من التساؤلات حول مدى نزاهة الإدارة، وكفاءة نظم الرقابة الداخلية، وفعالية لجنة المراجعة، واستقلالية مراقب الحسابات، وجودة عملية المراجعة. فإعادة إصدار القوائم المالية لا تشير فقط إلى ضعف هيكل الرقابة الداخلية والتي ترتب عليه حدوث فشل في عملية إعداد القوائم المالية، وإنما قد تشير أيضاً إلى فشل مراقب الحسابات وانخفاض جودة عملية المراجعة (عبد، 2019؛ Oanh et al., 2021; Fragoso et al., 2020; Hasnan et al., 2019).

حيث تعرضت مهنة المراجعة للعديد من الانتقادات، خاصة بعد انهيار كبرى الشركات والمؤسسات المالية بداية من عام 2001، وتعدد حالات الغش وإعادة إصدار القوائم المالية، وما ترتب عليه من زيادة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مراقبي الحسابات. ولحد من تلك الانتقادات ومع اهتمام أصحاب المصالح بتحليل مدى قدرة مراقبي الحسابات على الكشف عن التحريفات

<sup>1</sup> مستوى الجودة المتوقع من وجهة نظر أصحاب المصالح.

الجاهزية والتقرير عنها، تزايد الاهتمام بجودة المراجعة المدركة (PAQ) وبالدور المؤثر والفعال الذي يمكن أن تؤديه في بث الثقة والمصادقية في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، حيث قد تمثل جودة المراجعة المدركة أداة فعالة لمراقبة السلوك الانتهازي للإدارة، والحد من إعادة إصدار القوائم المالية (سليمان، 2020؛ أمين، 2021؛ Velte, 2022).

وقد أشار مكتب المحاسبة العام الأمريكي (GAO) بأنه يوجد ما يقرب من 2705 حالة إعادة إصدار للقوائم المالية حدثت خلال الفترة من 1997 حتى 2006، والتي كبدت السوق المالي خسائر تقدر بـ 18 مليار دولار، كذلك حدد تقرير تحليلات المراجعة لعام 2014 أن عدد حالات إعادة إصدار القوائم المالية المُبلغ عنها في تزايد مستمر لأكثر من ثلاثة عشر عاماً خلال الفترة من 2000 حتى 2013. وتأكيداً على ذلك أشار رئيس هيئة سوق المال الأمريكي السابق أن عدداً كبيراً من المستثمرين تكبدوا خسائر فادحة تُقدر بمليارات الدولارات نتيجة إعادة إصدار القوائم المالية، حيث يُعد تعديل القوائم المالية اعترافاً صريحاً بأن إعداد القوائم المالية السابق إصدارها لم يتم وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن مراجعتها من قبل مراقب الحسابات لم تكشف ما بها من تحريفات جوهرية، كما أن الإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من العواقب الاقتصادية مثل، تنذب أسعار الأسهم وانخفاض قيمة الشركة (He & Chiang, 2013; Wu et al., 2016; Eshagniya & Salehi, 2017; Ali et al., 2018).

كذلك أشارت دراسة (Qiu et al. (2019) إلى تعرض الشركات الصينية للكثير من حالات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث زادت حالات تعديل القوائم المالية بنسبة 210% خلال الفترة من 2009 حتى 2013، وعلى الرغم من ذلك فقد حظيت تلك القضية باهتمام ضئيل من قبل الأكاديميين الصينيين، وذلك على عكس الاهتمام الكبير الذي حظيت به تلك القضية من قبل الأكاديميين الأمريكيين.

ويرى (Khafi (2020) أن رد فعل أصحاب المصالح تجاه عملية إعادة إصدار القوائم المالية قد يأخذ اتجاهاً سلبياً، حيث تعتبر عملية إعادة إصدار القوائم المالية اعترافاً بأن القوائم المالية التي تم إصدارها تخالف إطار اعدادها، نتيجة ارتباط حدوثها بوجود أخطاء ترتب عليها تحريفات جوهرية، وزيادة الممارسات الانتهازية للإدارة وعدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى انخفاض الثقة في مصداقية القوائم المالية. وعلى الجانب الآخر يرى شاهين (2012) أنه قد يكون لعملية إعادة إصدار القوائم المالية بعض الآثار الإيجابية المرتبطة بزيادة درجة المصادقية والاعتمادية على التقارير المالية للشركة، على اعتبار أن قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية يعتبر نوع من حرص

الإدارة على تقديم معلومات ذات جودة، وخالية من أي تحريفات جوهرية، وعدم قبولها بوجود أي أخطاء سواء متعمدة أو غير متعمدة، بما يؤدي إلى توفير معلومات دقيقة يمكن لمستخدمي المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم.

وقد تباينت آراء ووجهات نظر الباحثين حول طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، فبينما يرى البعض (Francis et al. (2013); Zhizhong et al. (2011); Velte (2022); Mahdi et al. (2021); Khafi (2020); Jiang et al. (2015) أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار كمقياس لجودة المراجعة، يكون لديها احتمالية أقل لتعديل قوائمها المالية وإعادة إصدارها مرة أخرى، نتيجة لما تتميز به تلك المكاتب من كفاءة مرتفعة وخبرة عالية، والتي تزيد بدورها من قدرة مراقبي الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها. يرى البعض الآخر (Rowe & Sivadasan (2018); Sambuaga et al. (2021) تزايد معدلات إعادة إصدار القوائم المالية للشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، كما تؤدي جودة المراجعة المرتفعة إلى إطالة فترة إعادة إصدار القوائم المالية. في حين توصلت دراسة كل من (Oanh et al. (2021); Hasnan et al. (2021) إلى عدم وجود علاقة بين جودة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، حيث لم يرد دليل على أن جودة المراجعة المرتفعة قد أثرت بشكل كبير على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية للشركات.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين جودة المراجعة وقيمة الشركة، توصلت دراسة كل من علي (2020)؛ الركابي، (2022)؛ (Wijaya (2020); Louis et al. (2020) إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث تؤدي زيادة جودة عملية المراجعة إلى زيادة جودة التقارير المالية، ومن ثم زيادة مصداقية المعلومات الواردة بالقوائم المالية، بما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة والحد من عدم تماثل المعلومات، ومن ثم زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المالية، وبالتالي زيادة الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث إن تصور المستثمرين الإيجابي لجودة المراجعة يخفض من تكلفة رأس المال، ويزيد من أسعار الأسهم، بما يؤثر إيجابياً على قيمة الشركة، حيث يتم وضع قيمة أعلى للشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار. في حين توصلت دراسة كل من صالح (2022)؛ (Yolandita & Cahyonowati (2022) إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، حيث لا يمكن الحكم على جودة المراجعة المرتفعة من خلال أداء عملية المراجعة من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، كما أن مصداقية

القوائم المالية لا يمكن تحقيقها بمجرد مراجعة القوائم المالية من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، ومن ثم لا تُعد جودة المراجعة المرتفعة دليلاً على زيادة قيمة الشركة.

وعلى الرغم من قيام تلك الدراسات باختبار العلاقة المباشرة بين جودة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة وتوصلها إلى نتائج متباينة، إلا أن اختبار العلاقة غير المباشرة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط، لم تحظى بالاهتمام الكافي في العديد من دول العالم، وبشكل خاص الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، ومنها جمهورية مصر العربية، حيث - في حدود علم الباحث وإطلاعه - لا توجد دراسة قامت باختبار أثر جودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية، وهو ما يمثل جوهر مشكلة البحث.

واستناداً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي: -

هل تؤثر جودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط وذلك في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

### 1-3 أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر جودة المراجعة المدركة على إعادة إصدار القوائم المالية، بالإضافة إلى دراسة واختبار أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة الشركة، وكذلك دراسة واختبار أثر جودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط.

### 1-4 أهمية البحث

#### الأهمية العلمية:

يستمد البحث أهميته العلمية من طبيعة الموضوع الذي يتناوله، حيث يتناول مجال هام يعاني من ندرة بحثية في الممارسة المهنية في بيئة الأعمال المصرية، وهو العلاقة التأثيرية المباشرة لجودة المراجعة المدركة على كل من إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة، بالإضافة إلى العلاقة التأثيرية غير المباشرة لجودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط. لذلك يعتقد الباحث أن تناول هذا الموضوع سيمثل إضافة علمية هامة، والتي من المتوقع أن تساهم في تعزيز الأدب المحاسبي، وتضييق الفجوة البحثية في هذا المجال، كونه

يعد من أوائل الدراسات التي تناولت تلك العلاقات - في حدود علم الباحث واطلاعه - على مستوى الأسواق الناشئة بصفة عامة، وسوق المال المصري كأحد تلك الأسواق بصفة خاصة.

### الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته العملية كونه يركز على الآلية التي يمكن من خلالها تحسين جودة التقارير المالية، والحد من إعادة إصدار القوائم المالية، وتعظيم قيمة الشركة، والتي تنعكس على قرارات مستخدمي المعلومات، وتؤدي إلى زيادة ثقتهم في القوائم المالية بصفة خاصة وسوق الأوراق المالية بصفة عامة، وذلك من خلال سعيه لإيجاد دليل تطبيقي من واقع بيئة الأعمال المصرية كأحد الأسواق المالية الناشئة، فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وكل من إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة. ويأمل الباحث أن يقدم هذا البحث أدلة عملية من المتوقع أن تعود بالنفع على البيئة المصرية، وغيرها من الدول ذات الأسواق المالية الناشئة، والتي تتشابه بيئة الأعمال فيها مع البيئة المصرية.

## 1-5 حدود البحث

يقنصر البحث على شركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من 2014 حتى 2017، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث الشركات المالية والشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، كذلك يركز البحث على الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية بسبب مخالفة المبادئ أو المعايير المحاسبية، أو بسبب أخطاء في المعالجات المحاسبية، أو بسبب الأخطاء الحسابية، أو بسبب مخالفة متطلبات الإفصاح المحاسبي، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية بسبب الاندماج أو الاستحواذ أو تجزئة الأسهم، كما تستند نتائج الدراسة التطبيقية على البيئة المصرية كأحد الاقتصاديات الناشئة، وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.

## 1-6 تنظيم البحث

في ضوء مشكلة البحث وسعياً وراء تحقيق أهدافه، سوف يتم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي: يتناول القسم الثاني الإطار النظري لموضوع البحث، في حين يتناول القسم الثالث تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث، أما القسم الرابع فيتناول الدراسة التطبيقية وبناء



نماذج الدراسة واختبار فروض البحث، وأخيراً يتناول القسم الخامس نتائج وتوصيات البحث والتوجهات البحثية المستقبلية المقترحة.

## 2- الإطار النظري لموضوع البحث

### 2-1 جودة المراجعة المدركة (المفهوم، المستوى، المقاييس)

تُعد المراجعة الخارجية وسيلة اتصال إضافية للمعلومات، فهي تساعد مستخدمي المعلومات في الحصول على معلومات دقيقة وموثوق فيها، وذلك من خلال إضفاء المزيد من المصداقية على القوائم المالية، ومن ثم فإذا تمت عملية المراجعة بجودة مرتفعة فإن مخرجاتها ستكون أيضاً ذات جودة وفعالية في ترشيد قرارات مستخدميها، وعلى الرغم من أهمية جودة المراجعة لكافة الأطراف الرئيسية للمراجعة، ورغم الاهتمام المتزايد من قبل المنظمات المهنية والباحثين بوضع تعريف لجودة المراجعة، إلا أنه لم يتم التوصل لمفهوم محدد ومتفق عليه لتلك الجودة، حيث وردت عدة مفاهيم لجودة المراجعة، وقد يرجع ذلك إلى تعدد الأطراف المهمة بنتائج عملية المراجعة، حيث تعني جودة المراجعة من وجهة نظر مستخدمي المعلومات تقديم تأكيد بمدى مصداقية القوائم المالية، وخلوها من أي تحريفات جوهرية تؤثر على استمرارية الشركة، ومن وجهة نظر مراقبي الحسابات والمنظمات المهنية تعني استقلال مراقب الحسابات، ومدى التزامه بالخطط والبرامج الزمنية الموضوعية، ومستوى الشك المهني، ومدى أدائه مهام المراجعة وفقاً للمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني، ومن وجهة نظر الإدارة تعني الانتهاء من مهام المراجعة في أسرع وقت ممكن وبأقل الأتعاب (مرقص، 2022؛ Dresdner & Fischer, 2020; Christensen et al., 2016).

ويعد المفهوم الذي قدمه (De Anglo, 1981) من أشهر المفاهيم التي يتم الرجوع إليها بشأن جودة المراجعة، والذي عرفها بأنها قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها، حيث يعكس اكتشاف مراقب الحسابات لتلك التحريفات على كفاءته وخبرته، ومدى التزامه بالمعايير المهنية، وممارسته للشك المهني، في حين يعتمد التقرير عن تلك التحريفات على استقلالية مراقب الحسابات ومدى التزامه بقواعد وآداب وسلوك المهنة.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن جودة المراجعة تعني: تخطيط وأداء عملية المراجعة والتقرير عن نتائجها بكفاءة وفعالية، ووفقاً للمعايير المهنية، والمتطلبات القانونية، وقواعد وآداب السلوك المهني، بما يضمن تخفيض مخاطر المراجعة إلى أقل حد ممكن، واكتشاف التحريفات الجوهرية

والتقرير عنها، بما يحقق توقعات أصحاب المصالح ويشبع رغباتهم واحتياجاتهم، وبما يحفظ لمراقب الحسابات استقلاله ونزاهته.

وفيما يتعلق بمفهوم جودة المراجعة المدركة: فهي تعنى مدى توقع واستيعاب أصحاب المصالح لمستوى معين من الجودة، حيث إذا كان من الصعب على أصحاب المصالح الوقوف على جودة المراجعة في الواقع، فإنها ستكون مدركة لهم من خلال محدداتها أو مقاييسها (علي، 2020؛ Pestovic et al., 2021).

وبالنسبة لمستوى جودة المراجعة: يمكن التفرقة بين مستويين لجودة المراجعة وهما: جودة المراجعة الحقيقية (AAQ) وجودة المراجعة المدركة (Perceived Audit Quality (PAQ)، حيث تشير جودة المراجعة الحقيقية (AAQ) إلى مدى وفاء مراقب الحسابات بمسئوليته المهنية، ومدى التزامه بالمعايير المهنية وقواعد وآداب سلوك المهنة، ويمكن الاستدلال عن ذلك بمدى سلامة رأى مراقب الحسابات في التقرير عن التحريفات الجوهرية، بينما تعني جودة المراجعة المدركة (PAQ) مستوى الجودة المتوقع من وجهة نظر أصحاب المصالح، أو بمعنى آخر مستوى ثقة مستخدمي القوائم المالية في كفاءة مراقب الحسابات واكتشافه التحريفات الجوهرية، ويمكن الاستدلال عليها من خلال حجم مكتب المراجعة، خبرة مكتب المراجعة، التخصص الصناعي لمكتب المراجعة، التغيير الدوري الإلزامي لمكتب المراجعة، الحصة السوقية لمكتب المراجعة من سوق خدمات المراجعة (رميلي، 2018؛ علي، 2020؛ Ismail, 2020). وسوف يركز الباحث من خلال الدراسة الحالية على جودة المراجعة المدركة (PAQ)، نظراً لعدم اتفاق الباحثين على مفهوم محدد لجودة المراجعة، وصعوبة ملاحظة وتحديد المستوى الحقيقي لجودة المراجعة بشكل مباشر (Pham et al., 2017; Xu et al., 2022).

أما بالنسبة لمقاييس جودة المراجعة: يتضح أنه نتيجة لعدم التوصل لتعريف محدد لجودة المراجعة، لم يتم الاتفاق كذلك على مقاييس محددة لجودة المراجعة، حيث يُعد قياس جودة المراجعة من الأمور المعقدة، وقد يرجع ذلك إلى أن مستوى التأكيد الذي يقدمه مراقب الحسابات يصعب ملاحظته. وقد قدم الفكر المحاسبي مجموعة من المقاييس والتي يمكن الاستدلال بها كمؤشرات لقياس جودة المراجعة (عثمان، 2022؛ Samagaio & Felício, 2022).

وبناءً عليه يمكن قياس جودة المراجعة من خلال أربعة أنواع من المؤشرات أو المقاييس، حيث يرتبط النوع الأول بخصائص مكتب المراجعة، والذي يتضمن (حجم المكتب، أتعاب عملية المراجعة، الحصة السوقية للمكتب، مدة الارتباط بعميل المراجعة، التخصص الصناعي، سمعة

المكتب). بينما يرتبط النوع الثاني بفريق المراجعة، والذي يتضمن (استقلال فريق المراجعة، التأهيل العلمي والخبرة العملية لأعضاء الفريق، الإشراف الجيد على فريق العمل، التواصل المستمر مع عميل المراجعة). في حين يرتبط النوع الثالث بالشركة محل المراجعة، والذي يتضمن (التحفظ المحاسبي، هيكل الحوكمة، ممارسات إدارة الأرباح، جودة التقارير المالية). وأخيراً يرتبط النوع الرابع بالبيئة التي تعمل بها مكاتب المراجعة والشركات محل المراجعة، والذي يتضمن (القوانين والقواعد المنظمة لمهنة المراجعة وللشركات محل المراجعة، مستوى الوعي والإدراك لدى مستخدمي التقارير المالية وتقرير المراجعة) (Pestovic et al., 2021; Athavale et al., 2022). (شرف، 2019؛ مرقص، 2022؛

ويتفق الباحث مع ما سبق فيما يتعلق بمقاييس جودة المراجعة، غير أن الباحث سيعتمد في المقام الأول على خصائص مكتب المراجعة، وخاصة حجم مكتب المراجعة عند قياس جودة المراجعة.

## 2-2 إعادة إصدار القوائم المالية (المفهوم، الأسباب، الآثار السلبية)

### 2-2-1 مفهوم إعادة إصدار القوائم المالية

تحدث إعادة إصدار القوائم المالية عندما تقوم الشركة إما طواعية أو بدافع من مراقبي الحسابات أو الهيئات التنظيمية بتصحيح المعلومات الواردة بالقوائم المالية السابق إصدارها (Hasnan et al., 2019). وقد ظهر مفهوم إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة التصرفات الانتهازية للإدارة، وما ترتب عليها من حدوث تحريفات جوهرية، قد ينتج عنها ضعف ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين، في قدرة وإمكانية نظام حوكمة الشركات في توفير معلومات مالية تتسم بالدقة والموضوعية، وقد ترتب على ذلك ضرورة العمل على إعادة إصدار القوائم المالية، بهدف تصحيح المعلومات وتعديل القوائم المالية التي قد يشوبها أخطاء حسابية أو غش متعمد من قبل الإدارة (شاهين، 2012؛ Bengoriz et al., 2022). وفيما يلي عرض لبعض المفاهيم المتعلقة بإعادة إصدار القوائم المالية:

يقصد بإعادة إصدار القوائم المالية وفقاً لتعريف معيار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي رقم (154) بعنوان "التغييرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء" إلى أنها عبارة عن عملية تنقيح القوائم المالية السابق إصدارها، لإظهار آثار تصحيح الأخطاء السابقة في تلك القوائم، حيث يقصد بالأخطاء هنا أخطاء الاعتراف والقياس والعرض والافصاح في القوائم المالية، والنتيجة من أخطاء

حسابية أو أخطاء في تطبيق معايير المحاسبة، أو إغفال حقائق معينة كانت موجودة وقت إعداد القوائم المالية (SFAS No. 154, 2005).

وقد أكد معيار المحاسبة الدولي رقم (8) وكذلك معيار المحاسبة المصري الذي يقابله رقم (5) بعنوان "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" على ما ورد بالمعيار الأمريكي رقم (154)، غير أن المعيار الدولي والمعيار المصري كانا أشمل وضما أبعاداً متعددة، حيث عرفا إعادة إصدار القوائم المالية بأنها عبارة عن تصحيح أخطاء الاعتراف والقياس والافصاح عن قيم عناصر القوائم المالية، كما لو كانت أخطاء الفترة السابقة لم تحدث مطلقاً، حيث يقصد بأخطاء الفترة السابقة إغفال أو تحريف في القوائم المالية للشركة عن فترة سابقة أو أكثر، تنشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام معلومات موثوق بها أو نتيجة سوء استخدام هذه المعلومات، وتتضمن هذه الأخطاء تأثيرات الأخطاء الحسابية، والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية، وإغفال أو سوء تفسير الحقائق، وكذلك الغش والتدليس (وزارة الاستثمار المصرية، 2015، معيار المحاسبة المصري رقم 5، عبده، 2019؛ IAS No. 8, 2009).

وقد أشار علي (2015) بأن هناك اتفاق من قبل العديد من الدراسات على أن إعادة إصدار القوائم المالية تعد بمثابة اعتراف صريح من قبل إدارة الشركة بوجود أخطاء نتج عنها تحريفات جوهرية في القوائم المالية السابق إصدارها، مما يتطلب تصحيح المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تلك القوائم لكونها مضللة.

كما يقصد بإعادة إصدار القوائم المالية وفقاً لتعريف أبو جبل (2016) بأنها عبارة عن تعديل القوائم المالية السابق إصدارها لإظهار آثار تصحيح الأخطاء الواردة بتلك القوائم، والمتمثلة في التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية، والأخطاء التي فشل نظام الرقابة الداخلية في منعها أو اكتشافها، والأخطاء التي قد تحدث عند إعداد القوائم المالية، والأخطاء الجوهرية التي يتم اكتشافها لاحقاً بعد إصدار القوائم المالية، والأخطاء التي لم يتمكن مراقب الحسابات من اكتشافها عند إصدار تقريره.

في حين يرى الصباغ (2019) أن إعادة إصدار القوائم المالية تعني قيام الشركة بإعادة نشر قوائمها المالية السابق إصدارها مرة أخرى، لتصحيح المعلومات التي سبق الإفصاح عنها كونها مضللة، نتيجة وجود تحريفات جوهرية، أو بسبب مخالفة المعايير المحاسبية.

كذلك أشار Frago et al. (2020) إلى أن إعادة إصدار القوائم المالية تحدث عندما تحتاج الشركة إلى تصحيح المعلومات الواردة بالقوائم المالية السابق إصدارها، حيث تؤدي إعادة

إصدار القوائم المالية إلى آثار سلبية كبيرة على كفاءة الأسواق المالية، كونها تتضمن اعترافاً صريحاً من قبل الإدارة بوجود تحريف في القوائم المالية، أدى إلى إجراء تعديل المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية السابق إصدارها كونها مضللة.

أيضاً يرى (2020) Khafi أن إعادة إصدار القوائم المالية تعد اعترافاً صريحاً بأن إعداد وعرض القوائم المالية السابق إصدارها لم يتم وفقاً للمبادئ المحاسبية، وبالتالي فهي تعد بمثابة تصحيح للمعلومات التي سبق الإفصاح عنها، وأن القوائم المالية التي تم إصدارها من قبل الشركة لم تكن ذات مصداقية، لذلك يتم استخدام إعادة إصدار القوائم المالية كمؤشر لانخفاض جودة التقارير المالية.

ولم يختلف تعريف (2020) Qasem et al. عما سبق من تعريفات، حيث أشار إلى أن إعادة إصدار القوائم المالية تحدث كنتيجة للاحتيال المالي، والتحريفات الجوهرية الناتجة عن الأخطاء الحسابية والتطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية.

أيضاً عرفها أمين (2021 أ) بأنها تعنى قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية بعد إصدارها لتصحيح معلومات سبق الإفصاح عنها، لكونها غير متوافقة مع المبادئ المحاسبية، أو مضللة نتيجة وجود تحريفات جوهرية.

كذلك أشار (2021) Zhang أن إعادة إصدار القوائم المالية تعد بمثابة إشارة على عدم مصداقية القوائم المالية السابق إصدارها، والتي تستلزم تعديلها وإعادة نشرها مرة أخرى بعد تصحيح ما بها من أخطاء وتحريفات جوهرية.

وفي ضوء ما سبق ومن واقع استعراض ما ورد من تعريفات لإعادة إصدار القوائم المالية، يرى الباحث أنه على الرغم من تعدد تلك التعريفات، وعدم وجود صيغة موحدة ومنتق عليها، إلا إنها تدور حول نفس المعنى والمضمون، وأن الاختلافات تكمن فقط في صياغة المفهوم، والذي يختلف حسب وجهة نظر واضع المفهوم. وبناءً عليه يمكن تعريف إعادة إصدار القوائم المالية من وجهة نظر الباحث بأنها عبارة عن "إعادة نشر قوائم مالية سبق إصدارها، لتصحيح ومعالجة أخطاء ترتب عليها حدوث تحريفات جوهرية، إما بسبب الإهمال والتقصير أو بسبب ممارسات انتهازية من قبل الإدارة، وذلك لضمان عدم إغفال تلك التحريفات والتي سببها عدم تصحيحها وجود قوائم مالية مضللة، بما يكفل تحقيق شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، وتوفير معلومات ذات جودة ومصداقية تساعد مستخدمي المعلومات على اتخاذ قرارات رشيدة".

## 2-2-2 أسباب إعادة إصدار القوائم المالية

قد ترجع أسباب الاهتمام بظاهرة تعديل القوائم المالية وإعادة إصدارها مرة أخرى، نتيجة حالات الافلاس والانهيارات التي تعرضت لها كبرى الشركات على مستوى العالم بداية من عام 2001، وما تلتها من أزمة مالية عالمية عام 2008، لحد من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الممارسات الانتهازية للإدارة، والمعالجات المحاسبية الخاطئة المتعمدة وغير المتعمدة، لحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. وقد أوضحت دراسة (Mahdi et al. (2021 أنه توجد عدة أسباب قد تدعو إلى إعادة إصدار القوائم المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات، وذلك على النحو التالي: المجموعة الأولى: وهي تتعلق بالهيكل البيئي وخصائص الشركة والمتمثلة في (نوع الصناعة، حجم الشركة، مؤشرات الأداء المالي وغير المالي للشركة، عمليات الاندماج أو الاستحواذ وتجزئة الأسهم، تعقد العمليات والأحداث المالية التي تمر بها الشركة). المجموعة الثانية: وهي تتعلق بالخصائص الإدارية وهيكل حوكمة الشركات والمتمثلة في (تخصص وخبرة إدارة الشركة، ضعف هيكل الحوكمة، الأخطاء التي فشل نظام الرقابة الداخلية في منعها أو اكتشافها، التحريفات الجوهرية التي تم اكتشافها بعد إصدار القوائم المالية، الأخطاء الحسابية في تسجيل بعض العناصر، تجاهل حقائق معينة كانت موجودة في تاريخ إعداد القوائم المالية، ممارسات إدارة الأرباح، عدم الفصل بين مهام المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة). المجموعة الثالثة: وهي تتعلق بالتطبيق الخاطئ للمعايير المحاسبية والمتمثلة في (استخدام الحكم الشخصي في تفسير وتطبيق المعايير المحاسبية، وعدم الشفافية في الإفصاح). المجموعة الرابعة: وهي تتعلق بانخفاض جودة المراجعة الخارجية والناتجة عن (الأخطاء التي لم يتمكن مراقب الحسابات من اكتشافها عند إصدار تقريره).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه رغم تعدد أسباب إعادة إصدار القوائم المالية، إلا أن أهمها يتمثل في ضعف هيكل الحوكمة، والأخطاء التي فشل نظام الرقابة الداخلية في منعها واكتشافها، والأخطاء الحسابية، والتطبيق الخاطئ للمعايير المحاسبية، وانخفاض جودة المراجعة الخارجية، والتي تؤدي إلى وجود تحريفات جوهرية وممارسات إدارة الأرباح.

## 2-2-3 الآثار السلبية لإعادة إصدار القوائم المالية

ويتفق الباحث مع العديد من الدراسات (Fountaine & Phillips, 2018; Hasnan et al., 2019; Oradi & Izadi, 2021) بوجود العديد من الآثار السلبية المترتبة على إعادة إصدار القوائم المالية والتي تتمثل في: زيادة عدم تماثل المعلومات، انخفاض الأرباح المستقبلية المتوقعة،

انخفاض أسعار الأسهم، انخفاض قيمة الشركة، ارتفاع تكلفة رأس المال، تحقيق عوائد سلبية على أسهم الشركة، انخفاض جودة التقارير المالية، ارتفاع معدل دوران أعضاء مجلس الإدارة، زيادة احتمالية تعرض الشركة لحالة تعثر مالي، زيادة احتمالية تعرض الشركة لخطر التقاضي، ارتفاع معدلات تغيير مراقب الحسابات، زيادة احتمالية تعرض مراقب الحسابات لخطر التقاضي.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن من أهم الآثار السلبية المترتبة على إعادة إصدار القوائم المالية هي انخفاض قيمة الشركة، والتي تعد المحصلة النهائية المترتبة على إعادة إصدار القوائم المالية، والتي قد تؤدي إلى إفلاس الشركة وانهارها على المدى البعيد.

## 2-3 قيمة الشركة (المفهوم والقياس)

يُعد تعظيم قيمة الشركة من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الشركات إلى تحقيقها على اختلاف طبيعتها وأحجامها، وقد اهتم الفكر المحاسبي بتحديد قيمة الشركة وكيفية العمل على تعظيمها، خاصة بعدما تغير الهدف الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه من العمل على تعظيم ربحية الشركة إلى العمل على تعظيم قيمة الشركة وزيادة القيمة السوقية لأسهمها. وعلى الرغم من أهمية تعظيم قيمة الشركة، ودورها الهام في اتخاذ العديد من القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، إلا أن وضع مفهوم محدد ومتفق عليه لقيمة الشركة، وطريقة قياسها يُعد من الأمور الصعبة والأكثر جدلاً في الأدب المحاسبي (أبو العلا، 2022). وفيما يلي عرض لبعض الآراء المتعلقة بمفهوم قيمة الشركة وطرق قياسها:

### 2-3-1 مفهوم قيمة الشركة

أشارت الهيئة العامة للرقابة المالية في ضوء المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت، والصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (1) لسنة 2017 بشأن مفهوم القيمة بأنها: "هي المقابل المالي المقدر كسعر عادل للشركة محل التقييم، بناءً على مجموعة من الافتراضات المستقبلية، يتم توظيفها وفقاً لأساليب التقييم المناسبة وفي ضوء الغرض من التقييم، وتختلف القيمة عن السعر السوقي، في أن السعر السوقي هو المقدار المالي الذي يُطلب أو يُعرض أو يُدفع فعلياً في السوق مقابل أصل معين". كما تمت التفرقة بين عدة مفاهيم للقيمة وهي: القيمة العادلة السوقية، والقيمة العادلة المحاسبية، والقيمة الاستثمارية، والقيمة عند التصفية (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2017).

وفيما يتعلق بمفهوم قيمة الشركة فيمكن تعريفها بأنها إدراك وتصور المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين لمدى نجاح الشركة، والذي غالباً ما يرتبط بأسعار الأسهم، حيث إن الشركة ذات

أسعار الأسهم المرتفعة تكون قيمتها مرتفعة، بما يزيد من ثقة المستثمرين في الشركة (نويجي، 2017؛ Putu et al., 2014).

وقد أشار البعض بأن تحديد قيمة الشركة يُعد المحور الذي يدور حوله اتخاذ العديد من القرارات، نظراً لأهمية قيمة الشركة لكل من الإدارة وأصحاب المصالح خاصة المستثمرين والمقرضين، حيث تعنى قيمة الشركة تحقيق عوائد تفوق تكلفة رأس المال (الصياد، 2020).

كما يمكن تعريفها من وجهة نظر أخرى بأنها تعنى القيمة السوقية لأسهم الشركة، حيث إن القيمة السوقية للسهم هي سعر بيع السهم في السوق، والذي يتوقف على العائد المتوقع والمخاطر المرتبطة به (أحمد، 2018).

وقد عرفها آخرون بأنها تتمثل في القيمة المتوقعة الحصول عليها من قبل حملة الأسهم، وهي تمثل حاصل ضرب السعر السوقي للسهم في عدد الأسهم، وأن إضافة قيمة للشركة تتمثل في زيادة القيمة السوقية للأسهم نتيجة أنشطة أعمال الشركة، كما يمكن النظر لقيمة الشركة من منظورين هما: القيمة التي تمت إضافتها للشركة، والقيمة التي تمت إضافتها لأصحاب المصالح (Helmina et al., 2019).

### 2-3-2 قياس قيمة الشركة

مع تعدد أصحاب المصالح تعددت نماذج القياس المستخدمة في قياس قيمة الشركة، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات من المقاييس، حيث تتمثل المجموعة الأولى في المقاييس المحاسبية، وهي المقاييس التي تعتمد على المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية مثل: (معدل العائد على الأصول، ربحية السهم، معدل العائد على حقوق الملكية). في حين تتمثل المجموعة الثانية في المقاييس السوقية، وهي المقاييس التي تعتمد على المعلومات السوقية مثل: (القيمة السوقية لأسهم الشركة، القيمة السوقية لحقوق الملكية، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأسهم). بينما تتمثل المجموعة الثالثة في المقاييس الاقتصادية، وهي المقاييس التي تركز على مقدار الزيادة في قيمة الاستثمارات مثل: (مقياس القيمة السوقية المضافة، ومقياس القيمة الاقتصادية المضافة). أما المجموعة الرابعة فتتمثل في الجمع بين المقاييس السوقية والمقاييس المحاسبية مثل: مقياس Tobin's Q والذي يقيس قيمة الشركة من خلال قسمة مجموع القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول، حيث إن القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم المصدرة والمتداولة × سعر اقبال السهم في



نهاية السنة المالية (نويجي، 2017؛ Dang et al., 2020; Nurkumalasari et al., 2019). وهو يمثل المقياس الأنسب من وجهة نظر المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين، كذلك يُعد من أشهر المقاييس المستخدمة في قياس قيمة الشركة، حيث يتميز بسهولة حسابه، وتوافر البيانات اللازمة لاستخدامه، بالإضافة لكونه مقياساً للأداء في الأجل الطويل، كما أنه لا يقتصر على المعلومات المحاسبية فقط، بل يأخذ في اعتباره المعلومات المحاسبية والسوقية معاً، كما يعد من أكثر المقاييس مصداقية، حيث يعتمد على بيانات مالية فعلية لا تتطلب تقديراً، مما يقلل من أخطاء التقدير ويزيد من دقة القياس (رميلي، 2016؛ محمد، 2019).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه على الرغم من تعدد النماذج المستخدمة في قياس قيمة الشركة، إلا أن أكثرها استخداماً هي تلك المقاييس المعتمدة على المعلومات المحاسبية والمعلومات السوقية معاً للأسباب سالفة الذكر، مثل نموذج Tobin's Q. وهو ما سوف يعتمد عليه الباحث في الدراسة الحالية عند قياس قيمة الشركة.

### 3- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

يعرض الباحث في هذا القسم مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث والتي تناولت العلاقة بين جودة المراجعة المدركة، وإعادة إصدار القوائم المالية، وقيمة الشركة، مبنية على حسب طبيعة موضوعها، والتتابع الزمني لها في حدود سياق عرض الآراء، وذلك للوقوف على ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج والاستفادة منها في موضوع البحث الحالي، وكذلك للتعرف على الفجوة البحثية في هذا المجال، واستكمال الجوانب التي لم تتناولها الدراسات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع، تمهيداً لاشتقاق فروض البحث.

#### 3-1 تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وإعادة

##### إصدار القوائم المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث:

تقوم مهنة المراجعة بدور هام في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وذلك من خلال الكشف عن أي تحريفات والتقرير عنها، حيث يعد فشل مراقب الحسابات في اكتشاف الأخطاء وما يترتب عليها من تحريفات جوهرية، من العوامل الرئيسية التي تزيد من احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية (Oanh et al., 2021). وقد تناولت عدد من الدراسات العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

توصلت دراسة (Stanley & DeZoort (2007) إلى وجود علاقة عكسية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمقياس لجودة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، حيث أشارت الدراسة إلى أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراقب حسابات متخصص، يكون لديها احتمالية أقل لتعديل قوائمها المالية، مقارنة بمراقب حسابات غير متخصص، حيث يدل ذلك على زيادة جودة أداء عملية المراجعة.

كذلك أشارت دراسة Zhizhong et al. (2011) إلى أن الشركات التي يتم مراجعة قوائمها المالية من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big4 يكون لديها احتمالية أقل لإعادة إصدار قوائمها المالية، حيث تتميز تلك المكاتب بالخبرة والجودة المرتفعة، والتي بدورها تزيد من قدرتها على اكتشاف التحريفات الجوهرية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 1147 شركة صينية مدرجة خلال الفترة من 2002 حتى 2006، والتي تضمنت 880 حالة سنوياً قامت بتعديل قوائمها المالية من قبل 465 شركة. وهذا ما أكدته دراسة Francis et al. (2013) والتي هدفت إلى اختبار العلاقة بين جودة المراجعة مفاضة بحجم مكتب المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة عملية المراجعة ومعدلات حدوث عمليات إعادة إصدار للقوائم المالية، حيث تبين انخفاض معدلات حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية في حالة استخدام مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big4)، في حين اتضح زيادة معدلات القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية في حالة استخدام مكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبار (Non-Big4).

واتساقاً مع ذلك استهدفت دراسة Jiang et al. (2015) اختبار العلاقة بين جودة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الصينية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كلا المتغيرين، حيث أشارت الدراسة إلى أن جودة المراجعة المرتفعة تقلل من احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية، ويكون هذا التأثير أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية نتيجة ممارسات إدارة الأرباح، كما أشارت الدراسة إلى حساسية سوق الأوراق المالية تجاه عمليات إعادة إصدار القوائم المالية للشركات، حيث يتفاعل السوق بشكل سلبي بمجرد الإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية، ولكن مع وجود مراقبي حسابات ذوي جودة مرتفعة يقل رد الفعل السلبي للسوق. وقد أشارت دراسة كل من DeFond & Zhang (2014); Hew (2015) إلى أنه يمكن استخدام إعادة إصدار القوائم المالية كمقياس مباشر لجودة المراجعة،

حيث إن إعادة إصدار القوائم المالية تعنى أن مراقب الحسابات لم يتمكن من اكتشاف التحريفات الجوهرية، مما يشير إلى انخفاض جودة عملية المراجعة.

في حين توصلت دراسة (Rowe & Sivadasan, 2018) إلى وجود علاقة طردية بين جودة عملية المراجعة مقياسة بحجم مكتب المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، حيث تزداد معدلات إعادة إصدار القوائم المالية في ظل مراجعة القوائم المالية للشركات من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big 4) مقارنة بمكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبار (Non-Big4)، وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة جودة عملية المراجعة تؤدي إلى زيادة اكتشاف المزيد من التحريفات الجوهرية، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية.

وفي دراسته لاختبار أثر جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة وتركز الملكية على إعادة إصدار القوائم المالية، بالتطبيق على عينة مكونة من 172 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2011 حتى 2017، توصلت دراسة الصباغ (2019) إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية، حيث كلما زادت جودة المراجعة المدركة كلما انخفضت عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

وقد أشارت دراسة (Khafi, 2020) أن الهدف الرئيس من مراجعة القوائم المالية هو إعطاء تأكيد على مصداقية القوائم المالية، وخلوها من التحريفات الجوهرية، بما يزيد من ثقة مستخدمي المعلومات في تلك القوائم وما تتضمنه من معلومات، وأن إعادة إصدار القوائم المالية يعد بمثابة مؤشر على انخفاض جودة المراجعة.

في حين توصلت دراسة (Hasnan et al., 2021) إلى عدم وجود علاقة بين جودة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، حيث أشارت الدراسة إلى عدم وجود دليل على أن جودة المراجعة قد أثرت بشكل كبير على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 49 شركة ماليزية قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، مقابل 98 شركة لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، وذلك خلال الفترة من 2011 حتى 2016.

وقد هدفت دراسة أمين (2021 أ) إلى اختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 83 شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2010 حتى 2016، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين جودة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، بمعنى أنه كلما زادت جودة المراجعة قلت احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية للشركات.

وقد توصلت دراسة (Johl et al. (2021 إلى وجود علاقة طردية بين جودة المراجعة وشفافية وجودة التقارير المالية، حيث أشارت الدراسة إلى أن هذا الارتباط والعلاقة التأثيرية تكون أقوى بالنسبة لمكاتب المراجعة الكبيرة بخلاف الأربعة الكبار، بعكس مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة، حيث تحاول تلك المكاتب تمييز خدماتها من خلال تحسين جودة أداء عملية المراجعة.

وقد أشارت دراسة (Mahdi et al. (2021 إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة بدلالة كل من استقلال مراقب الحسابات والتغيير الدوري الإلزامي لمكتب المراجعة، وبين إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 105 شركة من الشركات المقيدة ببورصة طهران خلال الفترة من 2012 حتى 2016.

وقد هدفت دراسة (Oanh et al.(2021 إلى اختبار العلاقة بين كل من سمعة مكتب المراجعة (ويُعبر عنها بانتفاء المكتب لإحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار كمقياس لجودة المراجعة)، وحجم مجلس الإدارة، ونسبة الرافعة المالية على إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 142 شركة من الشركات المدرجة في بورصة فيتنام خلال الفترة من 2014 حتى 2020، وقد أشارت الدراسة إلى أن إعادة إصدار القوائم المالية تعكس انخفاض جودة ومصداقية المعلومات الواردة بالقوائم المالية، والتي يتخذ على أساسها مستخدمي المعلومات قراراتهم المختلفة، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة الرفع المالي لها تأثير كبير على حدوث إعادة إصدار القوائم المالية، حيث يؤدي زيادة نسبة الرفع المالي إلى زيادة احتمال إعادة إصدار القوائم المالية، في حين أن حجم مجلس الإدارة، وسمعة مكتب المراجعة لا يؤثران على إعادة إصدار القوائم المالية.

وفي دراستها لاختبار أثر كل من جودة المراجعة، وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وخصائص لجنة المراجعة على فترة إعادة إصدار القوائم المالية، بالتطبيق على عينة من الشركات الإندونيسية المقيدة خلال الفترة من 2016 حتى 2018، توصلت دراسة (Sambuaga et al. (2021 إلى وجود علاقة طردية بين جودة المراجعة وفترة إعادة إصدار القوائم المالية، أي تؤدي جودة المراجعة المرتفعة إلى تمديد أو إطالة فترة إعادة إصدار القوائم المالية، بمعنى أنه كلما زادت جودة أداء عملية المراجعة كلما طالت فترة إعادة إصدار القوائم المالية، في حين توجد علاقة عكسية بين كل من خصائص لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، حيث تدل زيادة الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على قدرتها إحكام الضوابط الرقابية بالشركة، وبالتالي تخفيض التحريفات الجوهرية، كما أن تأخر إصدار تقرير المراجعة أو طول فترة إصدار تقرير المراجعة، يدل على مدى

بذل مراقبي الحسابات العناية المهنية الواجبة في أداء عملية المراجعة واكتشاف التحريفات الجوهرية، بما يخفض من احتمالية تعديل القوائم المالية مستقبلاً.

وفي دراستها لاختبار أثر فترة إصدار تقرير المراجعة كأحد مقاييس جودة المراجعة المدركة على إعادة إصدار القوائم المالية كأحد مقاييس الجودة الحقيقية، بالتطبيق على عينة مكونة من 158 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2016 حتى 2019، توصلت دراسة موسى (2021) إلى أن ارتفاع فترة إصدار تقرير المراجعة في الفترة الحالية ومن ثم انخفاض جودة المراجعة، يترتب عليه زيادة احتمالية قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية وإعادة إصدارها مرة أخرى في الفترة المستقبلية.

كذلك توصلت دراسة (Velte (2022 إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة مُعبر عنها بحجم مكتب المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، حيث أوضحت الدراسة أن خبرة مراقب الحسابات وحجم مكتب المراجعة يزيدان من جودة التقارير المالية، ومن ثم تقل احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية.

وبناءً على ما توصلت إليه الدراسات السابقة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية، والتي تراوحت ما بين عدم وجود علاقة أو وجود علاقة عكسية أو وجود علاقة طردية. يرى الباحث أن العلاقة العكسية بين كلا المتغيرين قد ترجع إلى أن مراجعة القوائم المالية للشركات من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار كمقياس لجودة المراجعة، تقلل من احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية من الأساس، نظراً لما تتمتع به تلك المكاتب من خبرة عالية وامكانيات مادية وبشرية كبيرة تمكنها من الحد من تعديل القوائم المالية وإعادة إصدارها مستقبلاً. في حين تعبر العلاقة الطردية بين المتغيرين على أن زيادة جودة المراجعة تؤدي إلى اكتشاف المزيد من التحريفات الجوهرية، والتي بدورها تزيد من احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية لتصحيح الأخطاء والغش، وهو الأمر الذي يقلل من تعامل بعض الشركات مع مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، خشية اكتشافها الممارسات الانتهازية، وما يترتب عليها من تحريفات جوهرية، ومن ثم إعادة إصدار القوائم المالية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى اتفاق غالبية الدراسات السابقة على وجود علاقة بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية، وإن اختلفت طبيعة العلاقة بينهما، ولذلك يرى الباحث أنه في ظل تعارض نتائج الدراسات السابقة وعدم اتفاقها على طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية، فمن المنطقي عدم تبني الباحث اتجاهاً محدداً

للعلاقة بين المتغيرين في بيئة الأعمال المصرية. وبناءً عليه يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث والذي ينص على: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

### 3-2 تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة واشتقاق الفرض الثاني للبحث:

استهدفت دراسة Anderson & Yohn (2002) اختبار أثر إعادة إصدار القوائم المالية على عدم تماثل المعلومات وقيمة الشركة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بمجرد الإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية للشركة، زاد عدم تماثل المعلومات وانخفض سعر السهم انخفاضاً ملحوظاً، مما أثر سلباً على قيمة الشركة، حيث يتفاعل المستثمرون وأصحاب المصالح الآخرين بشكل سلبي مع إعادة إصدار القوائم المالية، ولكنه ليس بشكل دائم، حيث بمجرد إتمام تعديل القوائم المالية وإعادة إصدارها مرة أخرى انخفض عدم تماثل المعلومات وارتفع سعر السهم مرة أخرى.

وفي دراستها لاختبار أثر إعادة إصدار القوائم المالية على أسعار أسهم الشركات كقياس لقيمة الشركة، بالتطبيق على عينة مكونة من جميع الشركات الأمريكية التي أعلنت عن إعادة إصدار قوائمها المالية خلال الفترة من 1997 حتى 2002، والتي تمثلت في 919 تعديلاً في القوائم المالية تم الإعلان عنهم من قبل 845 شركة عامة، توصلت دراسة Robbani et al. (2006) كذلك إلى وجود علاقة عكسية بين إعادة إصدار القوائم المالية وسعر السهم، حيث أشارت الدراسة إلى حدوث انخفاض كبير في أسعار أسهم الشركات عقب الإعلان عن تعديل القوائم المالية، والذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بإدارة الأرباح.

وفي دراستها للعلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة، بالتطبيق على عينة مكونة من 193 شركة من الشركات الصينية المقيدة والتي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال الفترة من 2005 حتى 2009، توصلت دراسة Ma & Zhang (2011) إلى وجود علاقة عكسية بين كلا المتغيرين، حيث أشارت الدراسة إلى أن قيمة الشركة في الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية أقل بكثير من قيمة الشركة في الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، وقد أوضحت الدراسة أن ذلك يشير إلى انخفاض نزاهة الإدارة وكذلك انخفاض مصداقية القوائم المالية.

كذلك هدفت دراسة Zin (2013) إلى اختبار أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة الشركة بالتطبيق على عينة مكونة من 142 شركة مقيدة بالبورصة الماليزية خلال الفترة من 2005 حتى

2011، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كلا المتغيرين، حيث أشارت الدراسة إلى أن إعادة إصدار القوائم المالية تؤثر سلباً وبشكل كبير على قيمة الشركة، وقد يرجع ذلك إلى أنه بمجرد الإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية تتخفف ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية وما تحتويه من معلومات.

وفي دراستها للعلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وعدم تماثل المعلومات بالتطبيق على عينة مكونة من 113 شركة مقيدة ببورصة طهران خلال الفترة من 2004 حتى 2014، توصلت دراسة Rahmanian et al. (2016) إلى وجود علاقة طردية بين إعادة إصدار القوائم المالية وعدم تماثل المعلومات، خاصة إعادة الإصدار الناتجة عن العناصر التشغيلية مقارنة بإعادة الإصدار الناتجة عن العناصر غير التشغيلية، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تقليل إعادة إصدار القوائم المالية للحد من عدم تماثل المعلومات، ومن ثم زيادة مصداقية وشفافية القوائم المالية.

أيضاً أشارت دراسة Chin et al. (2017) إلى أن إعادة إصدار القوائم المالية تؤدي إلى فقدان الثقة في مصداقية القوائم المالية، بما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، وانخفاض قيمة الشركة والتدفقات المستقبلية المتوقعة. وتأكيداً على ذلك أشار عبد الله (2017) إلى أن إعادة إصدار القوائم المالية ترتبط بعدة تأثيرات، والتي تتعلق بتكلفة رأس المال، والتأثير على الأرباح المستقبلية، وقيمة الشركة، مع زيادة مخاطر الأعمال والدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركة ومراقبي الحسابات.

وفي دراستها للعلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة بالتطبيق على عينة مكونة من 250 شركة ماليزية مقيدة خلال الفترة من 2005 حتى 2015، توصلت دراسة Ali et al. (2018) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة.

في حين توصلت دراسة Hasnan et al. (2019) خلال دراستها للعلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة، بالتطبيق على عينة مكونة من 142 شركة مقيدة بالبورصة الماليزية خلال الفترة من 2009 حتى 2015، إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين كلا المتغيرين، أي تؤثر إعادة إصدار القوائم المالية بشكل سلبي وكبير على قيمة الشركة، وقد يرجع ذلك إلى أن تعديل القوائم المالية وإعادة إصدارها مرة أخرى تفقد ثقة المستثمرين تدريجياً في إدارة الشركة وما تقدمه من معلومات، حيث يجدون أنفسهم أمام قرارات استثمارية خاطئة قاموا باتخاذها اعتماداً على معلومات خاطئة وقوائم مالية غير صحيحة، مما يجعلهم يحجمون عن استثمار أموالهم في الشركة، ومن ثم تتخفف قيمة الشركة تدريجياً.

كذلك توصلت دراسة (Xu & Kong (2019) إلى وجود علاقة عكسية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة، حيث أظهرت النتائج استجابة السوق المالي بشكل سلبي للتحريفات الجوهرية التي تم الكشف عنها، مما أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم بشكل ملحوظ عند الإعلان عن تعديل القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الصينية خلال الفترة من 2009 حتى 2018.

وقد هدفت دراسة (Fragoso et al. (2020) إلى اختبار أثر إعادة إصدار القوائم المالية على كفاءة الأسواق المالية الأوروبية خلال الفترة من 1996 حتى 2019، وذلك من خلال التركيز على ثلاث قضايا رئيسية وهي: أسعار الأسهم، تكلفة رأس المال، سمعة الشركة، وذلك بهدف العمل على الحد من عدم تماثل المعلومات، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين إعادة إصدار القوائم المالية وكل من سعر السهم، وسمعة الشركة، أي يؤدي تعديل القوائم المالية إلى انخفاض القيمة السوقية للشركة كنتيجة لانخفاض سمعتها والقيمة السوقية لأسهمها، بينما توجد علاقة طردية بين إعادة إصدار القوائم المالية وتكلفة رأس المال.

أيضاً أشارت دراسة (Othman et al. (2021) إلى وجود علاقة عكسية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة، حيث تؤدي إعادة إصدار القوائم المالية إلى انخفاض سعر سهم الشركة، وقد أوضحت الدراسة أن إعادة إصدار القوائم المالية تشير إلى انخفاض جودة التقارير المالية، ومن ثم انخفاض مصداقية ما تتضمنه من معلومات، مما يدل على أن إعادة إصدار القوائم المالية قد لا يقتصر تأثيرها السلبي على سعر السهم فقط، بل يكون لذلك عواقب أخرى بعيدة المدى قد تمتد إلى إفلاس الشركة وانهارها، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الماليزية المقيدة والمنتمية إلى أربعة قطاعات، وهي القطاع الصناعي، وقطاع التجارة والخدمات، وقطاع المقاولات، وقطاع المنتجات الاستهلاكية، حيث تبين مسئولية تلك القطاعات عن حدوث عدد كبير من حالات إعادة إصدار القوائم المالية للشركات خلال الفترة من 2002 حتى 2012.

وقد استهدفت دراسة (Zhang (2021) اختبار أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات على إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأسترالية خلال الفترة من 2000 حتى 2017، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات، وإعادة إصدار القوائم المالية، ومن ثم المحافظة على سمعة الشركة وزيادة قيمتها.



ويخلص الباحث مما سبق إلى اتفاق غالبية الدراسات السابقة على وجود علاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة. وبناءً عليه يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث والذي ينص على: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية".

### 3-3 تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة واشتقاق الفرضين الثالث والرابع للبحث:

أشارت دراسة (Aobdia et al. (2015 إلى أن عملية المراجعة عالية الجودة تضمن مصداقية المعلومات المالية للشركة، بما يزيد من ثقة المستثمرين في القوائم المالية، حيث يتعامل المشاركون في الأسواق المالية بشكل إيجابي مع الشركات التي تتحول من التعامل مع مكاتب مراجعة من غير الأربعة الكبار، إلى التعامل مع مكاتب المراجعة الأربعة الكبار.

وقد هدفت دراسة موسى (2018) إلى اختبار أثر كل من جودة المراجعة الحقيقية مقاسة بسلامة رأى المراجع بشأن استمرارية الشركة، وجودة المراجعة المدركة مقاسة بحجم مكتب المراجعة على تكلفة التمويل بالملكية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 64 شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2013 حتى 2016، وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام الشركات لمكاتب المراجعة الكبيرة لتقديم خدمات المراجعة يؤثر سلباً على تكلفة حقوق الملكية، حيث يدرك مستخدمي المعلومات في هذه الحالة ارتفاع مستوى دقة وسلامة آراء المراجعين بشأن استمرارية الشركة، والتي سوف تنعكس سلباً على مخاطر المراجعة.

وقد توصلت دراسة (Louis et al. (2020 إلى وجود علاقة طردية بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة، حيث أوضحت الدراسة أن تصور المستثمرين السلبي لجودة المراجعة يزيد بشكل كبير من تكلفة رأس المال، وبالتالي يؤثر سلباً على قيمة الشركة، بمعنى أن انخفاض جودة المراجعة تزيد من تكلفة رأس المال ومن ثم تتخفف قيمة الشركة.

وفي دراستها لأثر جودة المراجعة على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة الإندونيسية خلال الفترة من 2013 حتى 2017، توصلت دراسة (Wijaya (2020 إلى وجود تأثير إيجابي لجودة المراجعة على قيمة الشركة، حيث تؤدي جودة المراجعة المرتفعة إلى تحسين جودة التقارير المالية، وتخفيض تكاليف الوكالة، والحد من عدم تماثل المعلومات، ومن ثم زيادة قيمة الشركة، وقد أوصت الدراسة الشركات الإندونيسية بضرورة استخدام مراقبي حسابات ذوي جودة مرتفعة، ممن ينتمون لمكاتب

المراجعة الأربعة الكبار، وذلك من أجل زيادة قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية، حيث أشارت الدراسة إلى أن سوق الأوراق المالية الاندونيسي يضع قيمة أعلى للشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، مقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة من غير الأربعة الكبار.

وقد استهدفت دراسة علي (2020) اختبار العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وأسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة من جهة، بالإضافة إلى اختبار مدى اختلاف هذه العلاقة باختلاف كل من حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، ودرجة تعقد العمليات من جهة أخرى، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2013 حتى 2018، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة المدركة تؤثر على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة، ويختلف هذا التأثير باختلاف حجم الشركة، في حين أنه لا يختلف باختلاف كل من درجة الرفع المالي ودرجة تعقد العمليات.

وفي دراستها لأثر جودة المراجعة المدركة على العلاقة بين تبنى المعايير الدولية للتقرير المالي وتكلفة رأس المال، بالتطبيق على عينة مكونة من 83 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2013 حتى 2019، أشارت دراسة أمين (2021ب) إلى أن زيادة جودة المراجعة المدركة، والتي تعنى زيادة جودة التقارير المالية، وزيادة مصداقية وشفافية المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير، تؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي المعلومات في القوائم المالية.

كذلك هدفت دراسة منصور (2021) إلى اختبار أثر جودة المراجعة المدركة على كفاءة الاستثمار كونه يُعد من أهم آليات إضافة قيمة لأي شركة، بالإضافة إلى اختبار خمسة متغيرات معدلة على هذه العلاقة، وهي: التخصص الصناعي للمراجع، سمعة المراجع، حجم مكتب المراجعة، مدة المراجعة، القطاع الصناعي لعميل المراجعة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 96 شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من 2012 حتى 2019، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين جودة المراجعة المدركة وكفاءة الاستثمار، كذلك أشارت الدراسة إلى وجود تأثير لكل من تخصص المراجع وسمعته وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات معدلة على العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وكفاءة الاستثمار، في حين لا يوجد تأثير لكل من مدة المراجعة والقطاع الصناعي لعميل المراجعة كمتغيرين معدلين على هذه العلاقة.

وفى دراستها لأثر جودة المراجعة على العلاقة بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم لعينة مكونة من 76 شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2016 حتى 2019، توصلت دراسة الركابي (2022) إلى أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية يمكن قياسها من خلال قدرتها على تحديد قيمة الشركة، والتي تنعكس على أسعار الأسهم، كذلك تساهم جودة المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثم زيادة أسعار أسهم الشركات كمقياس لقيمة الشركة. بينما توصلت دراسة صالح (2022) إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي لجودة المراجعة على أسعار أسهم الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2016 حتى 2019.

كذلك استهدفت دراسة (Yolandita & Cahyonowati (2022) اختبار أثر جودة المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة على قيمة الشركة مقاسة بمقياس Tobin's Q، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 60 شركة من الشركات الاندونيسية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من 2016 حتى 2020، وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة وقيمة الشركة، حيث أشارت الدراسة إلى أنه لا يمكن الحكم على جودة المراجعة المرتفعة بمجرد استخدام مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، كما أن مصداقية القوائم المالية لا يمكن تحقيقها بمجرد تعيين مكتب من مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، حيث تنظر الشركات والمنظمين إلى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار وغير الأربعة الكبار بشكل متساوي بناءً على أدائهم لعملية المراجعة.

وعلى الرغم من وجود تباين في نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة المباشرة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة، إلا أن معظم الدراسات اتفقت على وجود علاقة بينهما، لذلك يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث والذي ينص على: "تؤثر جودة المراجعة المدركة معنوياً على قيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية". كذلك يتضح للباحث عدم وجود أي دراسة تناولت العلاقة غير المباشرة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط. ولاختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال المصرية يمكن اشتقاق الفرض الرابع للبحث والذي ينص على: "تتوسط إعادة إصدار القوائم المالية العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية".

## 4- الدراسة التطبيقية

### 1-4 منهجية الدراسة التطبيقية

تعتمد الدراسة التطبيقية على أسلوب تحليل المحتوى، حيث سيتم تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2014 حتى عام 2017، كذلك يتم في هذا الجزء عرض هدف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، مصادر الحصول على البيانات، الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار فروض البحث، نماذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيراتها، وأخيراً تحليل الحساسية. وذلك على النحو التالي:

### 2-4 هدف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض البحث والمتعلقة بقياس أثر جودة المراجعة المدركة على إعادة إصدار القوائم المالية، وكذلك قياس أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة الشركة، بالإضافة إلى قياس أثر جودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط.

### 3-4 مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، ولتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه، تم اختيار عينة حكمية من هذه الشركات، والتي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال الفترة من 2014 حتى 2017، حيث لوحظ انتشار ظاهرة تعديل القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال تلك الفترة، وقد تم تحديد حجم العينة وفقاً للضوابط الآتية: أن تكون الشركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة، أن تكون الشركة قامت بتعديل قوائمها المالية بسبب عدم الالتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية، أو بسبب أخطاء في المعالجات المحاسبية، أو بسبب مخالفة متطلبات الإفصاح المحاسبي، أن يتوافر التاريخ الخاص بتعديل القوائم المالية، أن تتوافر القوائم المالية للسنتين السابقتين لسنة تعديل القوائم المالية، وكذلك السنتين التاليتين لسنة تعديل القوائم المالية، أن تتوافر التقارير المالية للشركات بانتظام خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى توافر بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة، ألا تكون الشركة قد حققت خسائر بشكل منتظم لأكثر من عام، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة، أن يكون قد مضى على قيد الشركة بالبورصة المصرية أكثر من 5 سنوات، أن تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري، أن تنتهي السنة المالية للشركة في 12/31 من كل عام، تم

استبعاد الشركات التابعة لقطاع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، نظراً لاختلاف طبيعة عمل هذه المؤسسات واختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها.

وقد أسفر تطبيق تلك الضوابط عن اختيار عدد 44 شركة لتمثل عينة الدراسة، كما قام الباحث بتحديد عينة رقابية مكونة من 44 شركة أخرى لم تقم بتعديل قوائمها المالية، ومماثلة من حيث طبيعة النشاط والسنة المالية للعينة الأساسية، وبالتالي يصبح حجم العينة الإجمالي 88 شركة بإجمالي مشاهدات 352 مشاهدة، مقسمة إلى مجموعتين، مجموعة مكونة من 44 شركة قامت بتعديل قوائمها المالية، ومجموعة أخرى مكونة أيضاً من 44 شركة لم تقم بتعديل قوائمها المالية، وذلك قياساً على (الصباغ، 2019؛ موسى، 2021؛ Hasnan et al., 2019).

ويوضح الجدول التالي بيان بالقطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة محل الدراسة، وكذلك عدد الشركات والمشاهدات ونسبة شركات كل قطاع بالنسبة لإجمالي مفردات العينة:

#### جدول 1: التصنيف القطاعي لعينة البحث

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
1	عقارات	16	64	18,2%
2	مواد بناء	10	40	11,4%
3	مقاولات وإنشاءات هندسية	7	28	8%
4	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	6	24	6,8%
5	أغذية ومشروبات وتبغ	11	44	12,5%
6	ورق ومواد تعبئة وتغليف	3	12	3,4%
7	منسوجات وسلع معمرة	6	24	6,8%
8	تجارة وموزعون	3	12	3,4%
9	موارد أساسية	14	56	15,9%
10	رعاية صحية وأدوية	12	48	13,6%
	الإجمالي	88	352	100%

(المصدر: من إعداد الباحث)

#### 4-4 مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية على التقارير المالية للشركات، والتي تم جمعها من خلال موقع البورصة المصرية، الموقع الإلكتروني للشركات، موقع شركة مصر لنشر المعلومات، موقع معلومات مباشر مصر.

#### 4-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وبرنامج Smart PLS مع الاستعانة بالأساليب الآتية:

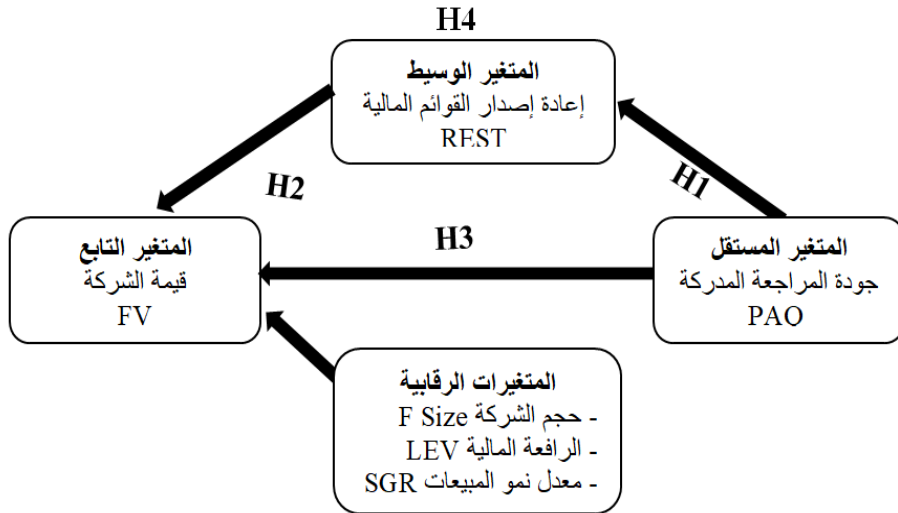
- أساليب الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- اختبار كولمغوروف سميرونوف Kolmogorov-Smirnov لاختبار صلاحية النموذج ومعرفة مدى اقتراب بيانات المتغيرات من التوزيع الطبيعي.
- اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor لتحديد مدى وجود ازدواج خطى بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.
- تحليل الارتباط الخطى لبيرسون لقياس جوهرية العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- نموذج الانحدار اللوجستي (LRM) Logistic Regression Model ثنائي الاستجابة لاختبار الفرض الأول للبحث، نظراً لأن المتغير التابع في هذا النموذج يأخذ القيم (0, 1).
- نموذج الانحدار الخطى المتعدد (MLR) Multiple Linear Regression لاختبار الفرض الثاني والثالث للبحث، ويستخدم في تحليل الانحدار الخطى الأساليب الآتية: معامل التحديد  $R^2$  وهو بمثابة مؤشر على العلاقة التفسيرية للنموذج، اختبار (F-test) لاختبار جوهرية نموذج الانحدار ككل، اختبار (T-test) لاختبار معنوية متغيرات الدراسة كل على حدة.
- نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) Structural Equations Model بالاعتماد على طريقة الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى (PLS) Partial Least Square باستخدام برنامج Smart PLS، وذلك لاختبار الفرض الرابع للبحث، والذي يمكن من خلاله اختبار سلسلة من العلاقات بين المتغيرات محل القياس في نفس الوقت، بالإضافة إلى أنه يُفضل استخدامه بصفة خاصة لاختبار التأثير الوسيط (غير المباشر)، حيث يشتمل النموذج الرابع على متغير وسيط يكون متغير تابع في نموذج (النموذج الأول)، ومتغير مستقل في نموذج آخر (النموذج الثاني)، بالإضافة لكونه يربط بطريقة غير مباشرة بين متغير مستقل ومتغير تابع (الحوشي، 2017؛ Putu et al., 2014)، فعلى سبيل المثال يعتبر متغير إعادة إصدار القوائم المالية REST متغير وسيط يتأثر بمتغيرات مستقلة متمثلة في جودة المراجعة المدركة والمتغيرات الرقابية الأخرى كمتغير تابع في النموذج الأول، وفي نفس الوقت يعتبر متغير مستقل يؤثر في متغير تابع وهو قيمة الشركة في النموذج الثاني.
- نموذج تحليل المسارات Path Analysis والذي يُعد أحد أنواع النماذج في النمذجة بالمعادلة البنائية، والذي يهدف إلى الكشف عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعلاقة بين المتغير

المستقل والمتغير التابع في وجود المتغير الوسيط، أي يوفر قيمة اختبار الوساطة فقط دون تقديم دلالة هذا الاختبار، لذلك تم استخدام طريقة Bootstrap، والتي يمكن من خلالها اختبار الأثر غير المباشر للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في وجود المتغير الوسيط (عبده، 2020؛ Putu et al., 2014).

#### 4-6 نماذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيراتها

##### 4-6-1 نماذج الدراسة

في ضوء ما تم استعراضه بمشكلة البحث، وبغرض تحقيق أهدافه واختبار فروضه، تم صياغة أربعة نماذج لقياس أثر جودة المراجعة المدركة على إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة، حيث يتمثل النموذج الأول في قياس أثر جودة المراجعة المدركة على إعادة إصدار القوائم المالية، ويتمثل النموذج الثاني في قياس أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة الشركة، في حين يتمثل النموذج الثالث في قياس التأثير المباشر لجودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة، وأخيراً يتمثل النموذج الرابع في قياس التأثير غير المباشر لجودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط، وذلك في وجود بعض المتغيرات الرقابية والتي تعمل على ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. كما يظهر بالشكل التالي:



شكل 1: نماذج الدراسة

(المصدر: من إعداد الباحث)

#### 4-6-2 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

في ضوء فروض البحث يمكن توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

أولاً: المتغير التابع

**قيمة الشركة Firm's Value**

في ظل تعدد نماذج قياس قيمة الشركة، تعتمد الدراسة الحالية في قياس قيمة الشركة على نموذج Tobin's Q، والذي يُعد من أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في الدراسات المحاسبية، ويتم حسابه من خلال المعادلة الآتية (Hasnan et al., 2019; Zhang, 2021):

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{MV equity} + \text{BV debit}}{\text{BV assets}}$$

حيث إن:

$\text{MV}_{\text{equity}}$ : القيمة السوقية لحقوق الملكية (عدد الأسهم المصدرة والمتداولة × سعر اقبال السهم في نهاية السنة المالية).

$\text{BV}_{\text{debit}}$ : القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات.

$\text{BV}_{\text{assets}}$ : القيمة الدفترية لإجمالي الأصول.

وكلما زادت نسبة Tobin's Q عن الواحد كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع قيمة الشركة، حيث يدل ذلك على أن القيمة السوقية للأصول أعلى من القيمة الاستبدالية لها، ويُعد ذلك دليلاً لارتفاع العائد على الاستثمار ووجود فرص أفضل للنمو (الصيرفي، 2016؛ عبد الحليم، 2020).

ثانياً: المتغير المستقل

**جودة المراجعة المدركة Perceived Audit Quality**

تعتبر جودة المراجعة المدركة عن مستوى الجودة المتوقع والمدرك من قبل أصحاب المصالح، وتشير إلى مدى قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، ويتم قياسها في الدراسة الحالية بدلالة حجم مكتب المراجعة، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة ينتمي لإحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big4)، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك. نظراً لتمتع تلك المكاتب بالإمكانيات المادية الكبيرة، ويتوافر لديها الخبرات والمهارات البشرية عالية الكفاءة، واستخدامها التقنيات والبرامج الحديثة عند أداء عملية المراجعة، فضلاً عن حرصها على تنفيذ سياسات وإجراءات الرقابة على جودة المراجعة، واستخدامها برامج تدريبية وبرامج مراقبة



تساهم في تحسين أداء مراقبي الحسابات لديها، بما يمكنهم من تنفيذ عملية المراجعة بجودة مرتفعة واكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، كما أن لديهم دافع للتقرير عن عمليات الاحتيال لحماية سمعتهم، نظراً لقاعدة عملائهم الكبيرة، بالإضافة إلى عدم تعرضهم لضغوط لقبول الممارسات الاحتيالية من أجل الاحتفاظ بعملائهم وإرضائهم (موسى، 2018؛ مرقص، 2022؛ Ismail, 2020; Pham et al., 2017).

ثالثاً: المتغير الوسيط

### إعادة إصدار القوائم المالية Financial Restatements

يتم قياس إعادة إصدار القوائم المالية من خلال اتباع طريقة القياس الثنائي القيمة، حيث تأخذ القيمة (1) بالنسبة للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، والقيمة (0) بالنسبة للشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية (Al-Hadi et al., 2022).

رابعاً: المتغيرات الرقابية

تشتمل المتغيرات الرقابية على بعض العناصر المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة، وقد تم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين متغيرات الدراسة في نموذج الانحدار. وبمراجعة الدراسات السابقة تم التوصل إلى أن من أهم هذه المتغيرات ما يلي:

#### 1- حجم الشركة (F Size) Firm Size

يتم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام، ويوفر حجم الشركة ضمانات أمنية للمستثمرين على استمرارية أعمال الشركة، فالشركات كبيرة الحجم قد تواجه مخاطر أقل مقارنة بالشركات الصغيرة، مما يعطي للمستثمرين مزيداً من الثقة عند الاستثمار في الشركات الكبيرة (Wijaya, 2020). وقد توصلت عدد من الدراسات (Helmina et al., 2019; Dang et al., 2020; Wijaya, 2020; Habib et al., 2021) إلى وجود تأثير إيجابي لحجم الشركة على قيمة الشركة.

#### 2- الرافعة المالية للشركة (LEV) Leverage

ويقصد بها مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل عملياتها، ويتم قياس الرافعة المالية للشركة من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام، وتعتبر مخاطر الإفلاس بسبب التخلف عن سداد الديون أحد العوامل التي يأخذها المستثمرون في الاعتبار عند

تحديد قيمة الشركة (Li et al., 2020; Wijaya, 2020; Kong et al., 2021). وقد اختلفت الدراسات فيما بينها حول طبيعة العلاقة بين درجة الرفع المالي وقيمة الشركة، حيث توصلت بعض الدراسات (2021) Habib et al. (2020) ; Dang et al. (2019) ; Hasnan et al. إلى وجود علاقة عكسية بين درجة الرفع المالي وقيمة الشركة، في حين توصلت دراسة Wijaya (2020) إلى عدم وجود علاقة على الإطلاق بين درجة الرفع المالي وقيمة الشركة.

### 3- معدل نمو المبيعات (SGR) Sales Growth Rate

ويقصد به نسبة التغير في المبيعات السنوية، ويحسب بالفرق بين مبيعات السنة الحالية مطروحاً منها مبيعات السنة السابقة مقسوماً على مبيعات السنة السابقة، ويُعد معدل نمو المبيعات من المتغيرات الهامة والمؤثرة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة تأثير أي متغير على قيمة الشركة. وقد توصلت دراسة (2021) Habib et al. إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل نمو المبيعات على قيمة الشركة، في حين توصل البعض عيسى، (2021)؛ الباز (2022)؛ Dang et al. (2020) إلى وجود تأثير سلبي لمعدل نمو المبيعات على قيمة الشركة، كما توصلت دراسة الركابي (2022) إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي لمعدل نمو المبيعات على أسعار الأسهم كقياس لقيمة الشركة.

وفيما يلي ملخص لتوصيف وقياس متغيرات الدراسة يتم استعراضها من خلال الجدول التالي لأغراض التحليل الإحصائي:

#### جدول 2: توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	نوع المتغير	طريقة القياس	دراسات سابقة استخدمت نفس المقياس
قيمة الشركة	FV	تابع	يتم قياسها باستخدام نموذج Tobin's Q والذي يتم حسابه من خلال نسبة مجموع (القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات) / القيمة الدفترية لإجمالي الأصول، حيث القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم المصدرة والمتداولة × سعر اقفال السهم في نهاية السنة المالية. $\text{Tobin's Q} = \frac{\text{MV equity} + \text{BV debit}}{\text{BV assets}}$	عبد الرحيم، 2018؛ مليجي، 2018؛ Hasnan et al., 2019؛ حبيبة، 2021؛ Wijaya, 2020؛ عيسى، 2021؛ أحمد، 2022؛ الباز، 2022؛ الصباغ، 2022؛ Zhang, 2021؛ Yolandita & Cahyonowati, 2022
جودة المراجعة المدركة	PAQ	مستقل	يتم قياسها بدلالة حجم مكتب المراجعة، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة ينتمي لإحدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار (Big 4)، ويأخذ	Thu et al., 2018؛ رميلي، 2018؛ موسى، 2018؛ Jia & Wijaya, 2020؛ Hsiao, 2021؛ Sambuaga et

؛2020، علي، 2021، al.، Yolandita & Cahyonowati, 2022	القيمة (0) بخلاف ذلك.			
Rowe & Sivadasan, 2018; الصباغ، 2019؛ صالح، 2019؛ Azzali & Mazza, 2020; موسى، 2021، Mahdi et al., 2021; Papadaki & Lelaki, 2021; Utari et al., 2021; Bengoriz et al., 2022	متغير وهمي حيث يأخذ القيمة (1) بالنسبة للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، والقيمة (0) بالنسبة للشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية.	وسيط	REST	إعادة إصدار القوائم المالية
Blandon et al., 2020; Olusola & Abdulasisi, 2020; Wijaya, 2020; Yolandita & Cahyonowati, 2022; Xu et al., 2022	يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام	رقابي	F Size	حجم الشركة
Shekarkhah et al., 2019; Dang et al., 2020; Qasem et al., 2020; Hasnan et al., 2021; Mahdi et al. 2021; Athavale et al., 2022	يتم قياسها من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام	رقابي	LEV	الرافعة المالية
Alnori, 2020; Habib et al., 2021; Shehata & Rashed, 2021؛ عيسى، 2021؛ الباز، 2022؛ الركابي، 2022	يتم قياسه بالفرق بين مبيعات السنة الحالية مطروحاً منها مبيعات السنة السابقة مقسوماً على مبيعات السنة السابقة	رقابي	SGR	معدل نمو المبيعات

#### 4-7 تحليل بيانات الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث

اعتمد الباحث في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث على إجراء مجموعة من الاختبارات والتي تشمل على: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، اختبار الكشف عن وجود مشكلة التداخل الخطي للمتغيرات، تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة، نموذج الانحدار اللوجستي والانحدار المتعدد، نموذج المعادلات الهيكلية Structural Equations Model (SEM) بالاعتماد على تحليل المسار Path Analysis، وطريقة الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى Partial Least Square (PLS) باستخدام برنامج Smart PLS.

## 4-7-1 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

## جدول 3: نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

إعادة إصدار القوائم المالية								المتغيرات
شركات لم تقم بإعادة إصدار القوائم المالية				شركات قامت بإعادة إصدار القوائم المالية				
الحد الأقصى Maximum	الحد الأدنى Minimum	الانحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط Mean	الحد الأقصى Maximum	الحد الأدنى Minimum	الانحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط Mean	
35.000	0.560	5.240	3.839	3.000	0.210	0.424	0.925	قيمة الشركة FV
24.614	13.953	2.072	21.052	24.091	6.156	3.521	20.131	حجم الشركة F Size
8.699	0.106	1.269	0.842	8.400	0.090	1.865	2.251	الرافعة المالية LEV
1.457	-0.104	0.292	0.270	0.775	-0.262	0.173	0.094	معدل نمو المبيعات SGR

يتضح من الجدول السابق انخفاض قيمة الشركات FV التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، ويظهر ذلك من خلال انخفاض المتوسط الحسابي لها، والذي بلغ (0.925) بانحراف معياري (0.424)، وذلك مقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، حيث يلاحظ ارتفاع المتوسط الحسابي لها، والذي بلغ (3.839) بانحراف معياري (5.240)، مما يدل على أن إعادة إصدار القوائم المالية تؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة، ويتضح كذلك وجود تفاوت نسبي بين مفردات العينة حول قيمة الشركة، ويظهر ذلك من خلال الحدود الدنيا والقصى لقيمة الشركة في الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية والتي تراوحت ما بين (0.210 - 3.000)، مقارنة بقيمة الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية والتي تراوحت قيمتها ما بين (0.560 - 35.000).

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية يتضح وجود تقارب نسبي إلى حد كبير في الإحصاءات الوصفية الخاصة بحجم الشركة F Size سواء للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية أو الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، حيث بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية (20.131)، كذلك بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية (21.052)، كما أن الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية يتراوح حجم الشركة بها ما بين

(6.156 - 24.091)، في حين يتراوح حجم الشركة في الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية ما بين (13.953 - 24.614).

كما يتضح ارتفاع متوسط الرافعة المالية LEV للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية مقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لمتغير الرافعة المالية للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث بلغ (2.251) بانحراف معياري (1.865)، في حين بلغ المتوسط الحسابي للرافعة المالية (0.842) بانحراف معياري (1.269) للشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية.

ويلاحظ كذلك انخفاض متوسط معدل نمو المبيعات SGR للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، مقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي، والذي بلغ (0.094) بانحراف معياري (0.173) في الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، في حين بلغ (0.270) بانحراف معياري (0.292) في الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية.

#### جدول 4: نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير الثنائي

إعادة إصدار القوائم المالية				المتغير
شركات لم تقم بإعادة إصدار القوائم المالية		شركات قامت بإعادة إصدار القوائم المالية		
نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	جودة المراجعة المدركة PAQ
83.4%	156	16.6%	31	

يتضح من الجدول السابق أن ما نسبته 16.6% من الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية تم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، في حين يتضح أن ما نسبته 83.4% من الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية تم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، مما يدل على انخفاض جودة المراجعة المدركة بالشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، وارتفاع جودة المراجعة المدركة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار القوائم المالية، أي يؤدي ارتفاع جودة المراجعة المدركة إلى الحد من إعادة إصدار القوائم المالية للشركات.

#### 4-7-2 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

لاختبار صلاحية النموذج ومعرفة مدى اقتراب بيانات المتغيرات من التوزيع الطبيعي، تم استخدام اختبار كولمغوروف سميرونوف Kolmogorov-Smirnov، ويمكن بيان نتائج الاختبار من خلال الجدول التالي:

## جدول 5: نتائج اختبار Kolmogorov – Smirnov للتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Kolmogorov – Smirnov			المتغيرات
Sig	Df	Statistic	
0.001	352	0.357	PAQ
0.001	352	0.324	FV
0.001	352	0.341	REST
0.001	352	0.190	F SIZE
0.001	352	0.221	LEV
0.001	352	0.192	SGR

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 0.05، مما يعني عدم اتباع قيم متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، ويمكن التغلب على تلك المشكلة من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي لهذه المتغيرات بالاعتماد على نظرية النهاية المركزية، والتي تنص على أنه يمكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة ( $n \geq 30$ ) (عطوة، عبد، 2019)، وبما أن عدد المشاهدات 352 مشاهدة أي أكبر من 30 فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً مؤثرة على صحة نماذج الدراسة.

## 4-7-3 اختبار مشكلة التداخل الخطي

للتحقق من مدى وجود تداخل خطي بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية، والتي تؤدي إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة على تفسير الأثر على المتغير التابع، تم استخدام مقياس Multicollinearity من خلال حساب معامل Tolerance لكل من المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية، وإيجاد معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، لقياس تأثير الارتباط بين المتغيرات. ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار التداخل الخطي لمتغيرات الدراسة من خلال معامل تضخم التباين (VIF).

## جدول 6: نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF)

النموذج الثالث			النموذج الثاني			النموذج الأول		
FV		المتغير التابع	FV		المتغير التابع	REST		المتغير التابع
VIF	Tolerance	المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance	المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance	المتغيرات المستقلة
1.215	0.823	PAQ	1.350	0.741	REST	1.215	0.823	PAQ
1.013	0.988	F SIZE	1.028	0.973	F SIZE	1.013	0.988	F SIZE
1.144	0.874	LEV	1.199	0.834	LEV	1.144	0.874	LEV
1.094	0.914	SGR	1.137	0.880	SGR	1.094	0.914	SGR

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل Tolerance لجميع المتغيرات أكبر من 0.1، كما أن قيمة (VIF) لكل المتغيرات أقل من 10، مما يعني أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير تأثير كل من المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية على المتغير التابع (يحيى، عبد الله، 2007)، كما يتضح أيضاً من الجدول السابق تساوى القيم في النموذج الأول مع القيم في النموذج الثالث. ويرجع ذلك إلى أن المتغيرات المستقلة واحدة في النموذجين، وأن هذا الاختبار يختبر معامل تضخم التباين للمتغيرات بصرف النظر عن المتغير التابع.

#### 4-7-4 تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (7) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول 7: مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

SGR	LEV	F SIZE	REST	FV	PAQ	Variables
0.328**	-0.360**	0.083	-0.712**	0.589**	1	PAQ
0.250**	-0.208**	0.056	-0.653**	1	0.589**	FV
-0.416**	0.449**	-0.136*	1	-0.653**	-0.712**	REST
-0.006	-0.002	1	-0.136*	0.056	0.083	F SIZE
-0.260**	1	-0.002	0.449**	-0.208**	-0.360**	LEV
1	-0.260**	-0.006	-0.416**	0.250**	0.328**	SGR

\*\* قيمة الارتباط معنوي عند مستوي معنوية 1%  
\* قيمة الارتباط معنوي عند مستوي معنوية 5%

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط عكسية عند مستوى معنوية 1% بين "جودة المراجعة المدركة PAQ" وإعادة إصدار القوائم المالية REST"، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (-0.712)، كذلك توجد علاقة ارتباط عكسية عند مستوى معنوية 1% بين "إعادة إصدار القوائم المالية REST" و"قيمة الشركة FV"، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (-0.653)، في حين توجد علاقة ارتباط طردية عند مستوى معنوية 1% بين "جودة المراجعة المدركة PAQ" و"قيمة الشركة FV"، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (0.589). توجد علاقة ارتباط طردية عند مستوى معنوية 1% بين كل من "حجم الشركة F SIZE" و"معدل نمو المبيعات SGR" و"قيمة الشركة FV"، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (0.056)، (0.250) على التوالي، في حين توجد علاقة ارتباط

عكسية عند مستوى معنوية 1% بين "معدل الرافعة المالية LEV" و"قيمة الشركة FV"، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (-0.208).

#### 4-7-5 نماذج الدراسة لاختبار فروض البحث

يتم في هذا الجزء استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي لاختبار الفرض الأول للبحث، بينما يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الثاني والثالث للبحث، في حين يتم استخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) Structural Equations Model، بالاعتماد على طريقة الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى (PLS) Partial Least Square باستخدام برنامج Smart PLS لاختبار الفرض الرابع للبحث.

#### النموذج الأول لاختبار الفرض الأول للبحث H<sub>1</sub>

يستهدف هذا النموذج اختبار أثر جودة المراجعة المدركة على إعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال اختبار الفرض الأول للبحث والذي ينص على "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي Logistic Regression Model ثنائي الاستجابة، وذلك نظراً لأن المتغير التابع في هذا النموذج يأخذ القيم (0, 1). وفقاً للمعادلة التالية:

$$REST_{it} = \beta_0 + \beta_1 PAQ_{it} + \beta_2 F SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 SGR_{it} + \epsilon_{it} \quad (1)$$

حيث إن:

$REST_{it}$ : إعادة إصدار القوائم المالية للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$PAQ_{it}$ : جودة المراجعة المدركة للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$F SIZE_{it}$ : حجم الشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$LEV_{it}$ : معدل الرافعة المالية للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$SGR_{it}$ : معدل نمو المبيعات للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$\beta_0$ : قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

$\beta_1 - \beta_4$ : معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج.

$\epsilon_{it}$ : الخطأ العشوائي.

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج التحليل الإحصائي الخاصة باختبار الفرض الأول للبحث (H<sub>1</sub>).



## جدول 8: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الأول

REST		المتغير التابع	
T-test		معامل الانحدار	المتغيرات
مستوى المعنوية Sig.	القيمة Wald		
0.179	1.808	1.945	الحد الثابت
0.001	95.660	-3.307	PAQ
0.012	6.288	-0.174	F SIZE
0.001	18.532	0.477	LEV
0.001	13.773	-3.022	SGR
0.496	Cox & Snell R <sup>2</sup>	244.690	-2 log likelihood
0.001	مستوى المعنوية	86.2%	جودة التصنيف
239.124		CH <sup>2</sup>	

يتضح من الجدول السابق أن قيمة كا<sup>2</sup> (239.124) عند مستوى معنوية 0.001، مما يعنى أن نموذج الانحدار يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتمثل قيمة جودة التصنيف النسبة المئوية للحالات التي تم توقعها بشكل صحيح من قبل النموذج، وقد بلغت قيمة جودة التصنيف 86.2% وهي نسبة تصنيف مرتفعة، وفيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج والتي توضح نسبة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، يتضح أن المساهمة النسبية (Cox & Snell R<sup>2</sup>) قد بلغت (0.496)، مما يعنى أن المتغير المستقل "جودة المراجعة المدركة PAQ" والمتغيرات الرقابية الأخرى يفسروا 49.6% من التغير في المتغير التابع "إعادة إصدار القوائم المالية REST". وبالاعتماد على قيمة Wald لكل متغير اتضح أن أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير التابع REST هو المتغير المستقل "جودة المراجعة المدركة PAQ"، يليه معدل الرافعة المالية LEV، ثم معدل نمو المبيعات SGR، وأخيراً حجم الشركة F SIZE. كذلك أشارت نتيجة اختبار T-test إلى أنه يوجد تأثير معنوي موجب بين (LEV)، (REST)، في حين يوجد تأثير معنوي سالب بين كل من (F SIZE)، (SGR)، و (REST). أيضاً أشارت نتيجة اختبار T-test إلى أنه توجد علاقة معنوية بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعتبر الإشارة السالبة لمعامل الانحدار (-3.307) على أن العلاقة بين (PAQ)، (REST) علاقة عكسية، بمعنى أن زيادة جودة المراجعة المدركة PAQ تؤدي إلى تخفيض إعادة إصدار القوائم المالية REST بمقدار 3.307. ويستنتج من ذلك أن جودة المراجعة المدركة لها تأثير معنوي وتؤثر سلباً على إعادة إصدار القوائم المالية. وبناءً على ذلك يتم قبول الفرض الأول للبحث والذي ينص على "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من Zhizhong et al. (2011); Francis et al. (2013); DeFond & Zhang (2014); Hew (2015); Jiang et al. (2015); Velte (2022) من وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية، في حين تختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من Rowe & Sivadasan (2018); Sambuaga et al. (2021)، والتي أشارت إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، كما أنها تختلف أيضاً مع دراسة كل من Hasnan et al. (2021) و Oanh et al. (2021) والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين. وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر جودة المراجعة المدركة على إعادة إصدار القوائم المالية على النحو التالي:

$$REST_{it} = 1.945 - 3.307 PAQ_{it} - 0.174 F SIZE_{it} + 0.477 LEV_{it} - 3.022 SGR_{it}$$

### النموذج الثاني: لاختبار الفرض الثاني للبحث H<sub>2</sub>

يستهدف هذا النموذج اختبار أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال اختبار الفرض الثاني للبحث والذي ينص على "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية". ولتحقيق ذلك تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression وفقاً للمعادلة التالية:

$$FV_{it} = \beta_0 + \beta_1 REST_{it} + \beta_2 F SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 SGR_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث إن:

FV<sub>it</sub>: قيمة الشركة i في السنة t.

ويوضح الجدول رقم (9) نتائج التحليل الإحصائي الخاصة باختبار الفرض الثاني للبحث (H<sub>2</sub>).

### جدول 9: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثاني

FV		معامل الانحدار	المتغير التابع
T-test			المتغيرات
مستوى المعنوية Sig.	القيمة t		
0.001	3.266	4.883	الحد الثابت
0.000	-7.207	-3.313	REST
0.842	0.200	0.014	F SIZE
0.626	-0.488	-0.061	LEV
0.002	3.074	2.577	SGR
0.159	معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.398	معامل الارتباط R
0.001	مستوى المعنوية Sig.	16.208	F-test

يتضح من الجدول السابق أن نتيجة اختبار F-test تشير إلى أن نموذج الانحدار يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05. وقد بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  (0.159)، مما يعنى أن متغير "إعادة إصدار القوائم المالية REST" والمتغيرات الرقابية الأخرى يفسروا %15.9 من التغير في المتغير التابع "قيمة الشركة FV"، وقد أشارت نتيجة اختبار T-test إلى وجود تأثير معنوي إيجابي بين معدل نمو المبيعات SGR وقيمة الشركة FV، حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Habib et al. (2021). كما يوجد تأثير إيجابي، ولكنه غير معنوي بين حجم الشركة F SIZE وقيمة الشركة FV، حيث إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، في حين يوجد تأثير سلبي غير معنوي بين معدل الرافعة المالية LEV وقيمة الشركة FV، حيث إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Wijaya (2020). كذلك أشارت نتيجة اختبار T-test إلى أنه توجد علاقة معنوية بين "إعادة إصدار القوائم المالية REST" و"قيمة الشركة FV"، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعبّر الإشارة السالبة لمعامل الانحدار (-3.313) على أن العلاقة بين REST و FV علاقة عكسية، بمعنى أن زيادة معدل إعادة إصدار القوائم المالية يؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة بمقدار 3.313. ويستنتج من ذلك أن إعادة إصدار القوائم المالية لها تأثير معنوي وتؤثر سلباً على قيمة الشركة. وبناءً على ذلك يتم قبول الفرض الثاني للبحث والذي ينص على "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية". وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات Anderson & Yohn (2002); Robbani et al. (2006); Ma & Zhang (2011); Zin (2013); Chin et al. (2017); Hasnan et al. (2019); Xu & Kong (2019); Fragoso et al. (2021); Othman et al. (2020); al. (2020)، من وجود علاقة عكسية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة، في حين تختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Ali et al. (2018)، والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين. وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة الشركة على النحو التالي:

$$FV_{it} = 4.883 - 3.313 REST_{it} + 0.014 F SIZE_{it} - 0.061 LEV_{it} + 2.577 SGR_{it}$$

### النموذج الثالث: لاختبار الفرض الثالث للبحث H<sub>3</sub>

يستهدف هذا النموذج اختبار التأثير المباشر لجودة المراجعة المدركة على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال اختبار الفرض الثالث للبحث والذي ينص على "تؤثر جودة

المراجعة المدركة معنوياً على قيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية". ولتحقيق ذلك تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression وفقاً للمعادلة التالية:

$$FV_{it} = \beta_0 + \beta_1 PAQ_{it} + \beta_2 F SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 SGR_{it} + \epsilon_{it} \quad (3)$$

ويوضح الجدول رقم (10) نتائج التحليل الإحصائي الخاصة باختبار الفرض الثالث للبحث (H<sub>3</sub>).

### جدول 10: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثالث

FV		المتغير التابع	
T-test		معامل الانحدار	المتغيرات
مستوى المعنوية. Sig.	القيمة t		
0.445	0.764	1.124	الحد الثابت
0.001	5.795	2.593	PAQ
0.733	0.342	0.024	F SIZE
0.174	-1.361	-0.169	LEV
0.024	2.261	1.903	SGR
0.118	معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.343	معامل الارتباط R
0.001	مستوى المعنوية. Sig.	11.468	F-test

يتضح من الجدول السابق أن نتيجة اختبار F-test تشير إلى أن نموذج الانحدار يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R<sup>2</sup> (0.118)، مما يعنى أن متغير "جودة المراجعة المدركة PAQ" والمتغيرات الرقابية الأخرى يفسروا 11.8% من التغير في المتغير التابع "قيمة الشركة FV"، وقد أشارت نتيجة اختبار T-test إلى وجود تأثير معنوي إيجابي بين معدل نمو المبيعات SGR وقيمة الشركة FV، حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05. كما يوجد تأثير إيجابي، ولكنه غير معنوي بين حجم الشركة F SIZE وقيمة الشركة FV، حيث إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، في حين يوجد تأثير سلبي غير معنوي بين معدل الرافعة المالية LEV وقيمة الشركة FV، حيث إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05. كذلك أشارت نتيجة اختبار T-test إلى أنه توجد علاقة معنوية بين "جودة المراجعة المدركة PAQ" و"قيمة الشركة FV"، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، وتعتبر الإشارة الموجبة لمعامل الانحدار (2.593) على أن العلاقة بين PAQ و FV علاقة طردية، بمعنى أن زيادة جودة المراجعة المدركة تؤدي إلى زيادة قيمة الشركة بمقدار 2.593. ويستنتج من ذلك أن جودة المراجعة المدركة لها تأثير معنوي وتؤثر إيجابياً على قيمة الشركة. وبناءً على ذلك يتم قبول الفرض الثالث للبحث والذي ينص على "تؤثر جودة المراجعة المدركة معنوياً على قيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية". وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات Louis et al.

(2020); Wijaya (2020) من وجود علاقة طردية بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة، في حين تختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Yolandita & Cahyonowati (2022)، والتي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لأثر جودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة على النحو التالي:

$$FV_{it} = 1.124 + 2.593 PAQ_{it} + 0.024 F SIZE_{it} - 0.169 LEV_{it} + 1.903 SGR_{it}$$

#### النموذج الرابع: لاختبار الفرض الرابع للبحث H4

يستهدف هذا النموذج اختبار التأثير غير المباشر لجودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط، وذلك من خلال اختبار الفرض الرابع للبحث والذي ينص على "تتوسط إعادة إصدار القوائم المالية العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية". ولتحقيق ذلك تم قياس الصدق التمييزي للنموذج، وصلاحيته النموذج، كما تم تشغيل البيانات باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية Structural Equations Model (SEM)، بالاعتماد على طريقة الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى Partial Least Square (PLS) باستخدام برنامج Smart PLS، والذي يمكن من خلاله اختبار سلسلة من العلاقات بين المتغيرات محل القياس في نفس الوقت، بالإضافة إلى أنه يُفضل استخدامه بصفة خاصة لاختبار التأثير الوسيط (غير المباشر)، كذلك تم استخدام تحليل المسارات Path Analysis والذي يقدم قيم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في وجود المتغير الوسيط (عبده، 2020؛ Putu et al., 2014).

#### قياس الصدق التمييزي للنموذج بدون المتغيرات الرقابية Discriminant Validity

لقياس الصدق التمييزي للنموذج تم استخدام معيار Fornell-Larcker، وذلك بهدف التعرف على درجة التداخل للمتغيرات، فقيمة الاختبار Fornell-Larcker Criterion التي تمثل تداخل أو ارتباط المتغير مع نفسه، لا بد أن تكون أكبر من درجة التداخل أو الارتباط مع غيره من المتغيرات الأخرى.

#### جدول 11: نتائج قياس الصدق التمييزي للنموذج بدون المتغيرات الرقابية

Variables	FV	PAQ	REST
FV	1.000		
PAQ	0.316	1.000	
REST	-0.366	-0.712	1.000

يظهر الجدول السابق أن قيمة التداخل لمتغيرات الدراسة مع نفسها أكبر من تداخلها مع غيرها من المتغيرات الأخرى، مما يدل على تمتع النموذج بالصدق التمييزي.

## جدول 12: نتائج قياس صلاحية النموذج بدون المتغيرات الرقابية

Model Fit	Saturated Model	Estimated Model
SRMR	0.000	0.000
DULS	0.000	0.000
DG	0.000	0.000
Chi-Square	0.000	0.000
NFI	1.000	1.000

توضح المعايير الواردة بالجدول السابق مدى صلاحية النموذج المستخدم the goodness of model fit، ومن أهم هذه المعايير معيار NFI، والذي يضع حدود للقبول والحكم على الجودة الكلية للنموذج، فعندما تكون قيمة NFI أكبر من 0.2، فهذا يعنى ارتفاع جودة النموذج وصلاحيته للاستخدام (Cohen, 1988)، وبما أن قيمة NFI (1.000) وهي أكبر من 0.2، فهذا يدل على صلاحية النموذج المستخدم وتمتعه بدرجة كبيرة (100%) من القبول.

## تحليل المسارات Path Analysis بدون المتغيرات الرقابية

قام الباحث بإجراء تحليل المسارات للنموذج القياسي بدون المتغيرات الرقابية باستخدام تحليل الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى (Partial Least Square (PLS)، كذلك تم اجراء اختبار T-test لجميع قيم معاملات التحميل "Factors Loading" الخاصة بالنموذج. وقد أوضحت النتائج ما يلي:

## جدول 13: تحليل المسارات بدون المتغيرات الرقابية

	Original Sample (O)	Sample Mean (M)	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics ( O/STDEV )	P Values	Decision
<b>Path Coefficients</b>						
PAQ -> REST	-0.712	-0.708	0.036	19.604	0.001	Supported**
REST -> FV	-0.286	-0.289	0.035	8.239	0.001	Supported**
PAQ -> FV	0.113	0.113	0.032	3.492	0.001	Supported**
<b>Specific Indirect Effects</b>						
PAQ-> REST-> FV	0.203	0.204	0.026	7.731	0.001	Supported**

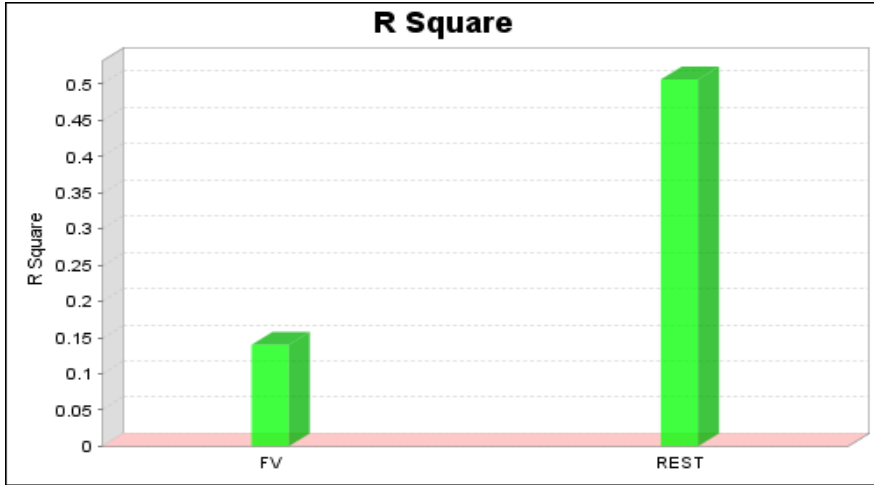
بفحص نتائج اختبار T-test تبين معنوية جميع قيم t، حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05 لكل العلاقات، مما يعنى وجود تأثير معنوي بين (PAQ)، (REST)، وكذلك يوجد تأثير معنوي بين (REST)، (FV)، وأيضاً يوجد تأثير معنوي بين (PAQ)، (FV). وتعتبر الإشارة السالبة لقيمة معامل التحميل Factor Loading (-0.712) على أن العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية (PAQ → REST) هي علاقة عكسية معنوية، وكذلك تعبر الإشارة السالبة لقيمة معامل التحميل (-0.286) على أن العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة FV → REST هي أيضاً علاقة عكسية معنوية، كما تعبر الإشارة الموجبة لقيمة معامل التحميل (0.113) على أن العلاقة المباشرة بين المتغير المستقل جودة المراجعة المدركة والمتغير التابع قيمة الشركة (PAQ → FV) هي علاقة طردية معنوية. وهو ما يؤكد صحة النتائج التي تم التوصل إليها سابقاً من خلال معادلات الانحدار عند اختبار الفروض من الأول إلى الثالث. أيضاً يظهر الجدول السابق التأثير غير المباشر للمتغير المستقل "جودة المراجعة المدركة" على المتغير التابع "قيمة الشركة" من خلال المتغير الوسيط "إعادة إصدار القوائم المالية" (PAQ → FV → REST >)، وتعتبر الإشارة الموجبة لقيمة معامل التحميل (0.203)، (والذي يُعد أكبر من معامل التحميل في ظل العلاقة المباشرة) على أنه يوجد تأثير غير مباشر إيجابي وذو دلالة معنوية. مما يدل على أن التأثير غير المباشر لجودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط أقوى من التأثير المباشر بدون متغير وسيط، وهو ما يؤكد صحة الفرض الرابع للبحث. وبناءً على ذلك يتم قبول الفرض الرابع للبحث والذي ينص على "توسط إعادة إصدار القوائم المالية العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية".

#### جدول 14: نتائج اختبار R Square بدون المتغيرات الرقابية

Variables	R <sup>2</sup>	R Square Adjusted	Result
FV	0.140	0.135	Substantial
REST	0.506	0.505	Substantial

تم حساب معامل التحديد R<sup>2</sup> لقياس القدرة التفسيرية للنموذج، والتي توضح نسبة تفسير المتغير المستقل "جودة المراجعة المدركة PAQ" للمتغير التابع "قيمة الشركة FV" في وجود المتغير الوسيط "إعادة إصدار القوائم المالية REST"، فعندما تكون قيمة R<sup>2</sup> أقل من 0.1 لا يصلح النموذج no fit لقياس القدرة التفسيرية، وعندما تكون قيمة R<sup>2</sup> من (0.1 - 0.25) تكون القدرة التفسيرية صغيرة، بينما عندما تكون قيمة R<sup>2</sup> من (0.25 - 0.36) تكون القدرة التفسيرية متوسطة، في حين تكون

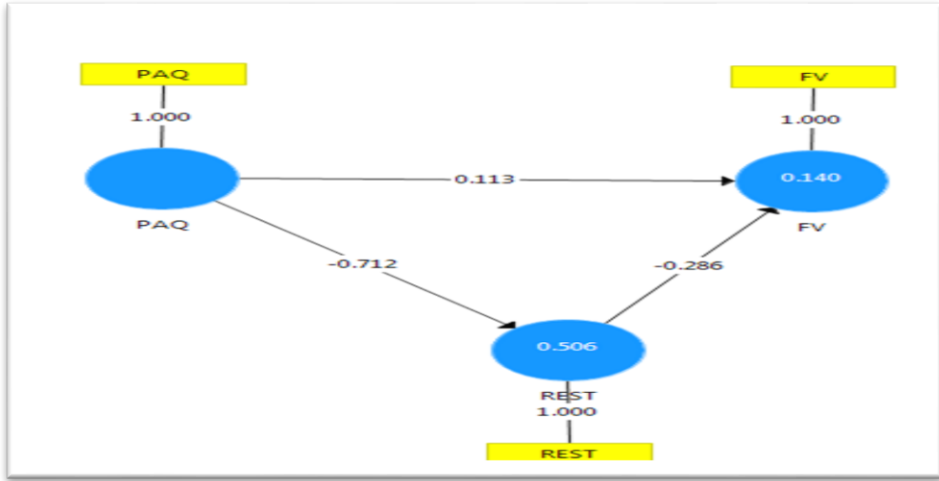
القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة عندما تكون  $R^2$  أكبر من 0.36 (Cohen, 1988). وقد تم اختبار النموذج وحققت معادلة الانحدار معامل تحديد  $R^2$  مرتفع نسبته 50.6% طبقاً للتأثير غير المباشر للمتغير المستقل PAQ على المتغير التابع FV من خلال المتغير الوسيط REST، مما يدل على ارتفاع وقوة القدرة التفسيرية للنموذج في ظل العلاقة غير المباشرة. بينما حققت معادلة الانحدار معامل تحديد  $R^2$  صغير نسبته 14% طبقاً للتأثير المباشر للمتغير المستقل PAQ على المتغير التابع FV بدون متغير وسيط، مما يدل على ضعف القدرة التفسيرية للنموذج في ظل العلاقة المباشرة. مما سبق يتضح أن القدرة التفسيرية لنموذج REST هي قيمة تفسيرية مرتفعة، في المقابل يتضح أن القدرة التفسيرية لنموذج FV هي قيمة تفسيرية ضعيفة. وهذا يعنى أن التأثير غير المباشر للمتغير المستقل PAQ على المتغير التابع FV في وجود المتغير الوسيط REST أقوى من التأثير المباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع بدون متغير وسيط، حيث ارتفعت قيمة  $R^2$  من 14% في ظل العلاقة المباشرة إلى 50.6% في ظل العلاقة غير المباشرة في وجود متغير وسيط، وهذا يؤكد ما تم التوصل إليه في تحليل المسارات من خلال معاملات التحميل، والذي بناءً عليه تم قبول الفرض الرابع للبحث.



شكل 2: نتائج اختبار R Square

ويمكن توضيح النتائج السابقة فيما يتعلق بتحليل مسارات النموذج القياسي للمتغير المستقل والتابع والوسيط، ومعاملات التحميل، ومعاملات التحديد، وذلك بدون المتغيرات الرقابية من خلال الشكل التالي:





شكل 3: تحليل مسارات النموذج القياسي بدون المتغيرات الرقابية

جدول 15: نتائج اختبار F-Square بدون المتغيرات الرقابية

F-Square	FV	REST
PAQ	0.007 (Small)	1.026 (Large)
REST	0.174 (Medium)	

يتمثل الهدف الأساسي من اختبار F-Square هو قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، فيكون حجم التأثير كبير عندما تكون قيمة  $F^2$  أكبر من 0.35، بينما يكون حجم التأثير متوسط عندما تتراوح القيمة من (0.15-0.35)، في حين يكون حجم التأثير ضعيف عندما تكون القيمة أقل من 0.15، وذلك طبقاً لمقياس (Cohen, 1988). ويظهر الجدول السابق أن حجم تأثير (PAQ) على (REST) كبير، حيث بلغت قيمة  $F^2$  (1.026)، بينما حجم تأثير (REST) على (FV) متوسط، حيث بلغت قيمة  $F^2$  (0.174)، في حين حجم تأثير (PAQ) على (FV) ضعيف، حيث بلغت قيمة  $F^2$  (0.007)، وقد يرجع ذلك لانخفاض Factor Loading للعلاقة بين المتغيرين (PAQ → FV)، والتي بلغت (0.113) طبقاً لنتائج الجدول رقم (13)، مما يعني انخفاض العلاقة التأثيرية المباشرة بين جودة المراجعة المدركة (PAQ) وقيمة الشركة (FV).

جدول 16: نتائج قياس الصدق التمييزي للنموذج في وجود المتغيرات الرقابية

Variables	FV	PAQ	REST	Control VAR.
FV	1.000			
PAQ	0.316	1.000		
REST	-0.366	-0.712	1.000	
Control VAR.	-0.175	-0.332	0.397	0.583

يُظهر الجدول السابق أن قيمة التداخل لمتغيرات الدراسة مع نفسها أكبر من تداخلها مع غيرها من المتغيرات الأخرى، مما يدل على تمتع النموذج بالصدق التمييزي.

### جدول 17: نتائج قياس صلاحية النموذج في وجود المتغيرات الرقابية

Model Fit	Saturated Model	Estimated Model
SRMR	0.112	0.121
DULS	0.261	0.307
DG	0.05	0.064
Chi-Square	90.678	112.469
NFI	0.79	0.739

يتضح من الجدول السابق أن قيمة NFI (0.739) وهي أكبر من (0.2)، مما يدل على صلاحية النموذج المستخدم وتمتعه بدرجة كبيرة (73.9%) من القبول.

### تحليل المسارات Path Analysis في وجود المتغيرات الرقابية

تم إجراء تحليل المسارات للنموذج القياسي في وجود المتغيرات الرقابية باستخدام تحليلات الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى (Partial Least Square (PLS)، كذلك تم إجراء اختبار T-test لجميع قيم معاملات التحميل Factors Loading الخاصة بالنموذج، وقد أوضحت النتائج ما يلي:

### جدول 18: تحليل المسارات في وجود المتغيرات الرقابية

	Original Sample (O)	Sample Mean (M)	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics ((O/STDEV))	P Values	Decision
<b>Path Coefficients</b>						
PAQ -> REST	-0.712	-0.713	0.038	18.924	0.001	Supported**
REST -> FV	-0.276	-0.282	0.038	7.182	0.001	Supported**
PAQ -> FV	0.11	0.106	0.033	3.324	0.001	Supported**
Control -> FV	-0.029	-0.041	0.05	0.58	0.562	not Supported
<b>Specific Indirect Effects</b>						
PAQ -> REST -> FV	0.197	0.201	0.029	6.76	0.001	Supported**

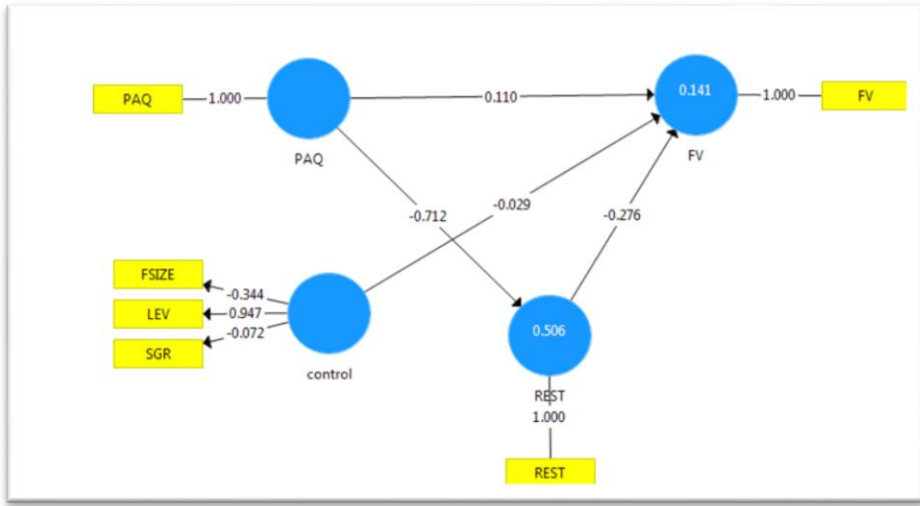
بفحص نتائج اختبار T-test تبين معنوية جميع قيم t لجميع العلاقات، ما عدا العلاقة بين المتغيرات الرقابية والمتغير التابع (Control -> FV)، حيث إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يعنى عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات الرقابية على المتغير التابع، حيث بلغت قيمة معامل

التحميل (0.029-) وهي قيمة منخفضة للغاية، كذلك تؤكد إشارات معاملات التحميل للعلاقة بين متغيرات الدراسة الأخرى على ما تم التوصل إليه سابقاً. أيضاً يُظهر الجدول السابق التأثير غير المباشر لجودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية (PAQ → REST → FV) في وجود المتغيرات الرقابية، وتعتبر الإشارة الموجبة لقيمة معامل التحميل (0.197)، (والذي يُعد أكبر من معامل التحميل 0.11 في ظل العلاقة المباشرة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة (PAQ → FV))، على أنه يوجد تأثير غير مباشر إيجابي وذو دلالة معنوية، مما يدل على أن التأثير غير المباشر لجودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط وفي وجود المتغيرات الرقابية (PAQ → REST → FV) أقوى من التأثير المباشر بدون متغير وسيط، ويرجع انخفاض قيمة معامل التحميل (0.197) عن قيمة معامل التحميل (0.203) في النموذج السابق بدون المتغيرات الرقابية، إلى أن العلاقة بين المتغيرات الرقابية وقيمة الشركة (Control → FV) تعد علاقة غير معنوية، لذلك عندما تم إدخال المتغيرات الرقابية في النموذج انخفضت قيمة معامل التحميل.

#### جدول 19: نتائج اختبار R Square في وجود المتغيرات الرقابية

المتغيرات	R <sup>2</sup>	R Square Adjusted	Result
FV	0.141	0.133	Substantial
REST	0.506	0.505	Substantial

تم اختبار النموذج في وجود المتغيرات الرقابية، وقد حققت معادلة الانحدار معامل تحديد R<sup>2</sup> نسبته 50.6% طبقاً للتأثير غير المباشر للمتغير المستقل PAQ على المتغير التابع FV في وجود المتغير الوسيط REST، بينما حققت معادلة الانحدار معامل تحديد R<sup>2</sup> نسبته 14.1% طبقاً للتأثير المباشر للمتغير المستقل PAQ على المتغير التابع FV، وذلك بزيادة قدرها 0.001 نتيجة وجود المتغيرات الرقابية. ويمكن توضيح النتائج السابقة فيما يتعلق بتحليل مسارات النموذج القياسي للمتغير المستقل والتابع والوسيط ومعاملات التحميل ومعاملات التحديد وذلك في وجود المتغيرات الرقابية من خلال الشكل التالي:



شكل 4: تحليل مسارات النموذج القياسي في وجود المتغيرات الرقابية

جدول 20: نتائج اختبار F-Square في ظل وجود المتغيرات الرقابية

F-Square	FV	REST
PAQ	0.007 (Small)	1.026 (Large)
REST	0.168 (Medium)	
Control	0.001 (Small)	

يتضح من الجدول السابق أن حجم تأثير (PAQ) على (REST) كبير، حيث بلغت قيمة  $F^2$  (1.026)، بينما حجم تأثير (REST) على (FV) متوسط، حيث بلغت قيمة  $F^2$  (0.168)، في حين حجم تأثير (PAQ) على (FV) ضعيف، حيث بلغت قيمة  $F^2$  (0.007)، وقد يرجع ذلك لانخفاض Factor Loading للعلاقة المباشرة بين المتغيرين (PAQ → FV)، والتي بلغت (0.11)، كذلك حجم تأثير المتغيرات الرقابية ضعيف، حيث بلغت قيمة  $F^2$  (0.001)، وقد يرجع ذلك لانخفاض Factor Loading للعلاقة بين المتغيرات الرقابية وقيمة الشركة (Control → FV)، حيث بلغت (0.029).

وفى ضوء ما سبق يرى الباحث أنه توجد علاقة تأثيرية غير مباشرة إيجابية وذات دلالة معنوية بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط، وهي أقوى من العلاقة التأثيرية المباشرة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة بدون وجود متغير إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط. بمعنى أن زيادة جودة المراجعة المدركة تؤدي إلى الحد من إعادة إصدار القوائم المالية ومن ثم زيادة قيمة الشركة.

## جدول 21: ملخص نتائج اختبار فروض البحث

نتيجة الاختبار	نص الفرض	رقم الفرض
قبول	توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	(1)
قبول	توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية.	(2)
قبول	تؤثر جودة المراجعة المدركة معنوياً على قيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية.	(3)
قبول	تتوسط إعادة إصدار القوائم المالية العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة المقيدة بالبورصة المصرية.	(4)

## 4-8 تحليل الحساسية

يقصد بتحليل الحساسية Sensitivity Analysis تحديد مدى تأثر نتائج نموذج البحث بالتغير في طريقة قياس أحد المتغيرات أو نتيجة تغير المدخلات، وذلك لتحديد مدى قوة النتائج التي تم التوصل إليها في ظل التحليل الأساسي (صالح، 2022)، وقد قام الباحث باستخدام تحليل الحساسية للتحقق من صحة النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي فيما يتعلق بتحليل العلاقة المباشرة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة، في ظل الاعتماد على طريقة بديلة لقياس المتغير التابع والمتمثل في قيمة الشركة FV، حيث تم تغيير طريقة قياس قيمة الشركة من خلال الاعتماد على مقياس معدل العائد على الأصول ROA بدلاً من قياسها من خلال مقياس Tobin's Q السابق استخدامه في التحليل الأساسي، وذلك قياساً على دراسة Dang et al. (2020) والتي أشارت إلى أن 33% من الدراسات تستخدم مقياس معدل العائد على الأصول ROA في قياس قيمة الشركة، مقابل 67% من الدراسات تستخدم مقياس Tobin's Q في قياس قيمة الشركة. وقد تم ذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد وفقاً لمعادلة الانحدار التالية:

$$FV_{it} = \beta_0 + \beta_1 PAQ_{it} + \beta_2 F SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 SGR_{it} + \epsilon_{it}$$

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار لاختبار فرض البحث قبل وبعد تغيير طريقة قياس

قيمة الشركة:

جدول 22: نتائج تحليل الانحدار لاختبار فرض البحث قبل وبعد تغيير طريقة  
قياس قيمة الشركة

(ROA) FV			(Tobin's Q) FV			المتغير التابع	
T-test		معامل الانحدار	T-test		معامل الانحدار	المتغيرات	
مستوى المعنوية	القيمة t		مستوى المعنوية	القيمة t			
0.000	-7.036	-3.382	0.445	0.764	1.124	الحد الثابت	
0.214	1.245	0.182	0.001	5.795	2.593	PAQ	
0.582	0.550	0.013	0.733	0.342	0.024	F SIZE	
0.819	-0.228	-0.009	0.174	-1.361	-0.169	LEV	
0.774	0.287	0.079	0.024	2.261	1.903	SGR	
0.007	معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.085	معامل الارتباط R	0.118	معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.343	معامل الارتباط R
0.650	مستوى المعنوية Sig.	0.617	F-test	0.001	مستوى المعنوية Sig.	11.468	F-test

يتضح من الجدول السابق أن نتيجة اختبار F-test في التحليل الأساسي لقياس قيمة الشركة باستخدام مقياس Tobin's Q تشير إلى أن نموذج الانحدار يعتبر معنوياً وذو دلالة إحصائية، حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  (0.118)، مما يعني أن المتغير المستقل PAQ والمتغيرات الرقابية الأخرى تفسر 11.8% من التغير في المتغير التابع "قيمة الشركة FV". وقد أشارت نتيجة اختبار T-test إلى وجود علاقة معنوية طردية بين (PAQ)، (FV) حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05. وفيما يتعلق بتحليل الحساسية عندما تم تغيير طريقة قياس المتغير التابع FV من مقياس Tobin's Q إلى مقياس معدل العائد على الأصول ROA، يتضح أن نتيجة اختبار F-test تشير إلى أن نموذج الانحدار يعتبر غير معنوياً، أي لا يمكن صياغة علاقة خط مستقيم بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  (0.007) وهي قيمة منخفضة للغاية، حيث انخفضت من 11.8% في التحليل الأساسي إلى 0.7% في تحليل الحساسية، مما يعني انخفاض القدرة التفسيرية للنموذج في تحليل الحساسية مقارنة بالتحليل الأساسي، كذلك أشارت نتيجة اختبار T-test إلى عدم وجود علاقة معنوية بين (PAQ)، (FV) في ظل تحليل الحساسية، حيث إن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، كذلك يتضح أن جميع معاملات النموذج للمتغيرات الرقابية الأخرى غير معنوية، أي لا يمكن تفسير المتغير التابع باستخدام المتغيرات المستقلة المذكورة في تحليل الحساسية، مما يدل على كفاءة النموذج الأساسي للبحث. وبناءً على ما سبق يعتقد الباحث

بأفضلية المقياس المستخدم في قياس قيمة الشركة في ظل التحليل الأساسي وهو مقياس Tobin's Q، وملاءمته لاختبار العلاقة التأثيرية في بيئة الأعمال المصرية بدلا من مقياس ROA. وفيما يلي عرض لمعادلات الانحدار في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية:

$$(Tobin's Q) FV_{it} = 1.124 + 2.593 PAQ_{it} + 0.024 F SIZE_{it} - 0.169 LEV_{it} + 1.903 SGR_{it}$$

$$(ROA) FV_{it} = -3.382 + 0.182 PAQ_{it} + 0.013 F SIZE_{it} - 0.009 LEV_{it} + 0.079 SGR_{it}$$

## 5- نتائج وتوصيات البحث

### 5-1 نتائج البحث

- استهدف البحث دراسة واختبار أثر جودة المراجعة المدركة على إعادة إصدار القوائم المالية، بالإضافة إلى دراسة واختبار أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة الشركة، كذلك دراسة واختبار أثر جودة المراجعة المدركة على قيمة الشركة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط. وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:
- انخفاض قيمة الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، ويظهر ذلك من خلال انخفاض المتوسط الحسابي لها والذي بلغ (0.925)، وذلك مقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، حيث يلاحظ ارتفاع المتوسط الحسابي لها والذي بلغ (3.839). مما يدل على أن إعادة إصدار القوائم المالية تؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة.
  - توجد علاقة ارتباط عكسية بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (-0.712).
  - توجد علاقة ارتباط عكسية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (-0.653).
  - توجد علاقة ارتباط طردية بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (0.589).
  - توجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين حجم الشركة وقيمة الشركة، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (0.056). في حين توجد علاقة ارتباط طردية متوسطة بين معدل نمو المبيعات وقيمة الشركة، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (0.250). بالإضافة إلى ذلك توجد علاقة ارتباط عكسية متوسطة بين معدل الرافعة المالية وقيمة الشركة، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط والتي بلغت (-0.208).

- توجد علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لذلك تم قبول الفرض الأول للبحث.
- توجد علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لذلك تم قبول الفرض الثاني للبحث.
- يوجد تأثير مباشر إيجابي وذو دلالة معنوية لجودة المراجعة المدركة على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لذلك تم قبول الفرض الثالث للبحث.
- يوجد تأثير غير مباشر إيجابي وذو دلالة معنوية لجودة المراجعة المدركة على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط، لذلك تم قبول الفرض الرابع للبحث.
- بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  لقياس القدرة التفسيرية للنموذج في ظل العلاقة المباشرة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة (0.140)، في حين بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  لقياس القدرة التفسيرية للنموذج في ظل العلاقة غير المباشرة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط (0.506)، أي بزيادة قدرها %36.6، مما يعنى أن العلاقة التأثيرية غير المباشرة بين جودة المراجعة المدركة وقيمة الشركة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط أقوى من العلاقة التأثيرية المباشرة بدون متغير وسيط.
- أظهر تحليل الحساسية ملاءمة قياس قيمة الشركة باستخدام مقياس Tobin's Q لاختبار العلاقة التأثيرية كمتغير تابع.

## 5-2 توصيات البحث

- أهمية إنشاء مجلس أعلى للمحاسبة والمراجعة ليتولى إدارة وتنظيم شؤون مهنة المراجعة، بما فيها الرقابة على جودة أداء مكاتب المراجعة في مصر.
- ضرورة الاهتمام بعقد دورات تدريبية مستمرة لمراقبي الحسابات لرفع كفاءتهم وزيادة تأهيلهم مهنيًا، ضماناً لأداء عملية المراجعة بجودة مرتفعة.
- تحفيز مكاتب المراجعة المصرية ومساعدتهم في الحصول على عضوية شبكة أو جمعية محاسبية، بما يوفر جودة مراجعة مرتفعة.
- الاهتمام بزيادة قاعدة مكاتب المراجعة الكبيرة، وذلك من خلال نشر فكرة الاندماجات بين مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة لتأخذ طابع الشركات المهنية، ذات العدد الكبير من الشركاء والمدبرين والمراجعين، بما يحقق لها الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وظهور كيانات كبيرة قادرة



على امتلاك الموارد المادية الضخمة، والخبرات البشرية عالية المستوى تدعيماً لزيادة جودة أداء عملية المراجعة.

- ضرورة وضع معيار ينظم مستوى الإفصاح المطلوب فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بإعادة إصدار القوائم المالية من حيث كمية ونوعية وتوقيت الإفصاح تحقيقاً للشفافية.
- إلزام الشركات بإتاحة القوائم المالية قبل وبعد إعادة إصدارها وبيان أسباب إعادة الإصدار.
- تشجيع الشركات على سرعة تعديل القوائم المالية إذا ما تم اكتشاف أي تحريفات جوهرية، فعلى الرغم من الآثار الاقتصادية السيئة، ونظرة المجتمع المالي السلبية لعملية إعادة إصدار القوائم المالية، إلا أن الباحث يرى أن ذلك أمر ضروري ولا بد منه، تدعيماً لنزاهة الإدارة وحفاظاً على مصداقية القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات، وإن كان المجتمع المالي ينظر إلى تلك الظاهرة نظرة سلبية الآن، إلا أنه مع مرور الوقت قد تزول تلك النظرة وتتحول إلى نظرة إيجابية تدل على نزاهة الإدارة وعدم التستر على أي تحريفات سواء متعمدة أو غير متعمدة، بما يزيد من مصداقية القوائم المالية وزيادة الثقة في كل ما تقدمه من معلومات، بما ينعكس إيجابياً على قيمة الشركة.

- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بفرض عقوبات على الشركات التي يثبت قيامها بإعادة إصدار قوائمها المالية بسبب تحريفات جوهرية ناتجة عن غش لأكثر من مرة، لما لذلك من آثار سلبية كبيرة وعواقب اقتصادية خطيرة على أسعار الأسهم وقيمة الشركات.

### 3-5 التوجهات البحثية المستقبلية المقترحة

في ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج يوصى الباحث بأهمية البحث في الموضوعات الآتية في بيئة الأعمال المصرية:

- أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي على إعادة إصدار القوائم المالية.
- أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة إصدار القوائم المالية.
- أثر جودة المراجعة المدركة على تكلفة رأس المال.
- أثر جودة المراجعة المدركة على العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وتكلفة رأس المال.
- أثر جودة المراجعة المدركة على عدم تماثل المعلومات وانعكاسه على خطر انهيار أسعار الأسهم.
- أثر جودة المراجعة المدركة على خطر انهيار أسعار الأسهم.

- أثر التغيير الدوري الإلزامي للمراجع الخارجي على إعادة إصدار القوائم المالية.
- أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين توقيت إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة.
- أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على إعادة إصدار القوائم المالية وانعكاسه على قيمة الشركة.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو العلا، د. أسامة مجدي (2022)، "استخدام جودة هيكل الرقابة الداخلية في تفسير العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3 (1)، 201-261.
- أبو جبل، د. نجوى محمود (2016)، "جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تحليلية وتجريبية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 3 (2)، 57-115.
- أحمد، د. حنان محمود (2018)، "قياس وتفسير العلاقة التفاعلية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22 (3)، 867-932.
- أحمد، د. نانسي محمد (2022)، "هل يؤثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين حوكمة الشركات والقيمة السوقية للمنشأة؟"، *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، 11 (1)، 418-449.
- الباز، د. محمد ماهر (2022)، "تأثير التحفظ المحاسبي على العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 26 (1)، 63-114.
- الحوشي، د. محمد محمود (2017)، "التأثير المباشر وغير المباشر لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"،

مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 4 (2)،  
393-444.

الركابي، د. محمد عبد السلام (2022)، "أثر جودة المراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"،  
المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3 (1)،  
1-43.

الصباغ، د. أحمد عبده (2019)، "أثر جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة وتركز الملكية على إعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"،  
مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 6 (2)، 1-43.

الصباغ، د. أحمد عبده (2022)، "أثر مستوى الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة على القيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"،  
مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6 (1)، 137-169.

الصيد، د. علي محمد (2020)، "أثر جودة التقرير المالي واختيار مراقب الحسابات على تعظيم قيمة المنشأة من منظور المساهمين: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"،  
مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4 (3)، 1-33.

الصيرفي، د. أسماء أحمد (2016)، "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"،  
مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 20 (2)، 125-167.

الهيئة العامة للرقابة المالية (2017)، "المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت"، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 1 لسنة 2017، الوقائع المصرية، 23، 1-44.

أمين، د. عصام حمدي (2021) أ، "دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإعادة إصدار القوائم المالية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"،  
مجلة

الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 5 (1)، 1612-1568.

أمين، د. عصام حمدي (2021) ب، "أثر جودة المراجعة المدركة على العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وتكلفة رأس المال: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 5 (3)، 311-265.

حبيبة، د. محمد محمد (2021)، "العلاقة بين قرار إعادة شراء الأسهم وقيمة الشركة من منظور محاسبي في ظل جائحة "كوفيد-19": دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 5 (1)، 1674-1613.

رميلي، د. سناء محمد (2016)، "أثر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 20 (4)، 374-330.

رميلي، د. سناء محمد (2018)، "أثر جودة المراجعة المدركة ونوع رأى مراقب الحسابات على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2 (2)، 259-201.

سليمان، د. وليد شحاته (2020)، "دور جودة المراجعة في تقليل عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24 (3)، 832-796.

شاهين، د. محمد أحمد (2012)، "تمودج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1 (1)، 439-363.

شرف، د. إبراهيم أحمد (2019)، "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الجودة المدركة للمراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

- في الفترة من 2016-2017"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 3 (1)، 67-154.
- صالح، د. أبو الحمد مصطفى (2019)، "أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البيئة المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، 33 (3)، 2-42.
- صالح، د. تامر محمود (2022)، "أثر جودتي المراجعة والأرباح على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6 (1)، 437-496.
- عبد الله، د. هدى محمد (2017)، "تحليل تأثيرات تعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي وقرارات المستثمرين مع دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 8 ملحق (2)، 918-980.
- عبد الحليم، د. أحمد حامد (2020)، "أثر تطبيق المراجعة المشتركة على القيمة السوقية للشركة: دليل تطبيقي من سوق الأسهم السعودي"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24 (3)، 110-200.
- عبد الرحيم، د. رضا محمود (2018)، "أثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم 41 على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22 (4)، 10-67.
- عبد ه. إيمان محمد (2019)، "أثر تقرير الإفصاح عن أداء الاستدامة والقرارات التمويلية على تعديل القوائم المالية والتنمية المالية المستدامة للشركة - دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23 (1)، 53-124.
- عبد ه. إيمان محمد (2020)، "أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وانعكاسها على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24 (2)، 1064-1135.

عثمان، د. محمد أحمد (2022)، "أثر جودة المراجعة المدركة على العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية وجهد مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3 (2)، 763-839.

عطوة، روان حكم، عبد، سوزان رسمي (2019)، "دور العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي والحاكمية المؤسسية في الحد من إدارة الأرباح"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 15 (1)، 21-50.

علي، د. عبد الوهاب نصر (2015)، "أثر إعادة إصدار القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات: دراسة تجريبية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 52 (2)، 1-40.

علي، د. محمود أحمد (2020)، "أثر جودة المراجعة المدركة على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4 (3)، 1-59.

عيسى، د. عارف محمود (2021)، "قياس أثر اتساق الفروق الضريبية على جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للمنشأة: دراسة عملية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 25 (2)، 408-441.

محمد، د. عمرو محمد (2019)، "أثر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 6 (2)، 152-211.

مرفص، د. فوزي عبد الباقي (2022)، "أثر التخصص القطاعي وحجم مكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة اختبارية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 4 (1)، 276-362.

مليجي، د. مجدي مليجي (2018)، "تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسئولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية"، *مجلة*

الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22 (7)،  
401-330.

منصور، د. أشرف محمد (2021)، "مدى انعكاس جودة المراجعة المدركة على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2 (2)، 182-131.

موسى، د. بوسي حمدي (2018)، "أثر جودتي المراجعة الحقيقية والمدركة على تكلفة التمويل بالملكية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22 (6)، 709-671.

موسى، د. بوسي حمدي (2021)، "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على إعادة إصدار القوائم المالية في ظل فترة إصدار تقرير المراجعة كمتغير وسيط: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 5 (3)، 500-449.

نويجي، د. حازم محفوظ (2017)، "أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، 37 (4)، 172-134.

وزارة الاستثمار المصرية (2015)، معايير المحاسبة المصرية المعدلة، قرار رقم 110 لسنة 2015 "معيار المحاسبة المصري رقم (5) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

يحيى، مزاحم محمد، عبد الله، محمود حمدون (2007)، "تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة 1980-2000"، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 8، 187-171.

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Al-Hadi, Ahmed; Taylor, Grantley; Hasan, Mostafa & Eulaiwi, Baban (2022), "Third-Party Auditor Liability and Financial Restatements", **The British Accounting Review**, <https://doi.org/10.1016/j.bar.2022.101084>, 1-23.
- Ali, Mazurina; Besar, Syarifah & Mastuki, Nor (2018), "Value Relevance of Financial Restatements: Malaysian Perspective", **Journal of Engineering and Applied Sciences**, 13 (4), 804-808.
- Alnori, Faisal (2020), "Cash Holdings: Do they Boost or Hurt Firms' Performance? Evidence from Listed non-Financial Firms in Saudi Arabia", **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, 13 (5), 919-934.
- Anderson, Kirsten & Yohn, Teri (2002), "The Effect of 10-K Restatements on Firm Value, Information Asymmetries, and Investors' Reliance on Earnings", <https://doi.org/10.2139/ssrn.332380>, 1-30.
- Aobdia, Daniel; Lin, Chan & Petacchi, Reining (2015), "Capital Market Consequences of Audit Partner Quality", **The Accounting Review**, 90 (6), 2143-2176.
- Aswar, Khoirul; Akbar, Fahmi; Wiguna, Meilda & Hariyani, Eka (2021), "Determinants of Audit Quality: Role of Time Budget Pressure", **Problems and Perspectives in Management**, 19 (2), 208-219.
- Athavale, Manoj; Guo, Zhaorui; Meng, Yun & Zhang, Tianshu (2022), "Diversity of Signing Auditors and Audit Quality: Evidence from Capital Market in China", **International Review of Economics and Finance**, 78, 554-571.
- Azzali, Stefano & Mazza, Tatiana (2020), "Effects of Financial Restatements on Top Management Team Dismissal", **Corporate Governance: International Journal of Business in Society**, 20 (3), 485-502.



- Bengoriz, Farhan; Khosravipoor, Negar & Noroolahzadeh, Nurooz (2022), "Financial Restatements on Auditors' Job Mental Pressure: A Test of Tournament Incentives Theory", **International Journal of Finance and Managerial Accounting**, 24 (7), 31-43.
- Blandon, Josep; Bosch, Josep & Ravenda, Diego (2020), "Audit Firm Tenure and Audit Quality: A Cross European Study", **Journal of International Financial Management & Accounting**, 31 (1), 35-64.
- Chin, Sok; Tang, Kin & Ahmad, Ayoib (2017), "Financial Restatements and Firm Performance in Family Controlled and CEO Duality Companies: Evidence from Post 2007 Malaysian code of Corporate Governance", **SHS Web of Conferences**, 34, 1-9.
- Christensen, Brant; Glover, Steven; Omer, Thomas & Shelley, Marjorie (2016), "Understanding Audit Quality: Insights from Audit Professionals and Investors", **Contemporary Accounting Research**, 33(4), 1648-1684.
- Cohen, Jacob (1988), "Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences", **Lawrence Erlbaum Associates, New York, Second Edition**, 1-579.
- Dang, Hung; Nguyen, Thi & Tran, Dung (2020), "The Impact of Earnings Quality on Firm Value: The Case of Vietnam", **Journal of Asian Finance, Economics and Business**, 7 (3), 63-72.
- DeAngelo, L.E. (1981), "Auditor Size and Audit Quality", **Journal of Accounting and Economics**, 3 (3), 183-199.
- DeFond, Mark & Zhang, Jieying (2014), "A Review of Archival Auditing Research", **Journal of Accounting and Economics**, 58, 275-326.
- Dresdner, Hana & Fischer, Dov (2020), "Definitions and Determinants of Audit Quality", **Journal of Corporate Accounting & Finance**, 31 (4), 197-201.

- Eshagniya, Azam & Salehi, Mahdi (2017), "The Impact of Financial Restatement on Auditor Changes: Iranian Evidence", **Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship**, 11 (3), 366–390.
- Financial Accounting Standard Board (FASB) (2005), SFAS No.154, "Accounting Changes and Error Corrections".
- Fountaine, Drew & Phillips, Michael (2018), "Financial Restatements: A Comprehensive Survey of Causes and Effects", **Journal of Behavioral Studies in Business**, 10, 1–21.
- Fragoso, João; Coelho, Rúben & Paiva, Inna (2020), "The Impact of Financial Restatements on Financial Markets: A Systematic Review of the Literature", **Meditari Accountancy Research**, 28 (6), 1119–1147.
- Francis, Jere; Michas, Paul & Yu, Michael (2013), "Office Size of Big 4 Auditors and Client Restatements", **Contemporary Accounting Research**, 30 (4), 1626–1661.
- Habib, Ashfaq; Bhatti, M. Ishaq; Khan, Muhammad & Azam, Zafar (2021), "Cash Holding and Firm Value in the Presence of Managerial Optimism", **Journal of Risk and Financial Management**, 14 (8), 1–18.
- Hasnan, Suhaily; Zin, Norazzie & Hussain, Alfiatul (2019), "The Effects of Financial Restatement and Corporate Governance Mechanisms on Firm Value", **International Journal of Engineering and Advanced Technology**, 8, 682–692.
- Hasnan, Suhaily; Razali, Mardhiahtul & Hussain, Alfiatul (2021), "The Effect of Corporate Governance and Firm-Specific Characteristics on the Incidence of Financial Restatement", **Journal of Financial Crime**, 28 (1), 244–267.

- He, Li & Chiang, Hsiang (2013), "Market Reaction to Financial Statement Restatement: A Study on the Information and Insurance Role of Auditors", **Advances in Management & Applied Economics**, 3 (4), 37-50.
- Helmina, Monica, Ghozali, Imam, Isgiyarta, Jaka & Sutomo, Ibnu (2019), "How Does Reporting Technology Affect Firm Value", **International Journal of Scientific & Technology Research**, 8 (7), 534-541.
- Hew, Nathalie (2015), "Auditor Tenure and Financial Restatements: The Moderating Effects of Complexity, Low Balling, and Professionalism", Master Thesis, **Amsterdam Business School, Universiteit Van Amsterdam**, 1-37.
- International Accounting Standard Board (IASB) (2009), IAS No. 8, "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors".
- Ismail, Mawaheb (2020), "Effect of Audit Quality on Earnings Quality Given Firm's Operational Characteristics: An Empirical Study on Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange", **Alexandria Journal of Accounting Research**, Department of Accounting and Auditing, Faculty of Commerce, Alexandria University, 4 (1), 1-44.
- Jia, Hongmei & Hsiao, Daniel (2021), "A Study of Perceived Audit Quality and Size of Big4 Audit Office", **Journal of Accounting and Finance**, 21 (1), 105-114.
- Jiang, Haiyan; Habib, Ahsan & Zhou, Donghua (2015), "Accounting Restatements and Audit Quality in China", **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, 31, 125-135.

- Johl, Shireenjit; Muttakin, Mohammad; Mihret, Dessalegn; Cheung, Samuel & Gioffre, Nathan (2021), "Audit Firm Transparency Disclosures and Audit Quality", **International Journal of Auditing**, 25 (2), 508-533.
- Khafi, Reyhane (2020), "The Relationship between Normal and Abnormal Audit Fees and Financial Restatements", **Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance**, 4 (2), 85-102.
- Louis, Henock; Robinson, Dahlia & Sun, Amy (2020), "Perceived Audit Quality and Firm Value: Evidence from Investors' Reaction to the Revelation of Limiting Liability Agreements in Audit Engagement Letters", <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3347397>, 1-55.
- Ma, Chen & Zhang, Junrui (2011), "Research on Impact of Financial Restatement on Firm Value in Chinese Listed Firms", <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1870971>, 1-46.
- Mahdi, Salehi; Mahdi, Mokhtarzadeh & Sadegh, Adibian (2021), "The Effect of Audit Committee Characteristics and Auditor Changes on Financial Restatement in Iran", **Revista de Metodos Cuantitativos para la Economia Yla Empresa**, 31, 397-416.
- Nurkumalasari, Ika S., Restuningdiah, Nurika & Sidharta Eka A., (2019), "Integrated Reporting Disclosure and its Impact on Firm Value: Evidence in Asia", **International Journal of Business, Economics and Law**, 18, 99-108.
- Oanh, Nguyen; Dinh, Nguyen & Van, Nguyen (2021), "Associations of Board Size, Audit Reputation, and Debt with Financial Restatement: Evidence in Vietnam", **Advances in Economics, Business and Management Research**, 196, 104-112.
- Olusola, Lodikero & Abdulasisi, Amodu (2020), "Firm Characteristics and Restatement of Financial Statement in Nigeria", **International**

- Journal of Research and Innovation in Social Science**, IV (VIII), 623-628.
- Oradi, Javad & Izadi, Javad (2020), "Audit Committee Gender Diversity and Financial Reporting: Evidence from Restatements", **Managerial Auditing Journal**, 35 (1), 67-92.
- Othman, Intan; Slack, Richard & Stratling, Rebecca (2021), "Predicting Income-Decreasing Forced Financial Restatement", **Universal Journal of Accounting and Finance**, 9 (6), 1571-1581.
- Papadaki, Aphroditi & Lelaki, Olga (2021), "Sources of Corporate Financing and Operating Performance: The Effects of Strategic Ownership and Financial Restatements", **International Review of Financial Analysis**, 76, 1-17.
- Pestovic, Kristina; Milicevic, Nikola; Djokic, Nenad & Djokic, Ines (2021), "Audit Service Quality Perceived by Customers: Formative Modelling Measurement Approach", **Journal of Sustainability**, 13, 1-16.
- Pham, Ngoc; Duong, Hung & Quang, Tin (2017), "Audit Firm Size, Audit Fee, Audit Reputation and Audit Quality: The Case of Listed Companies in Vietnam", **Asian Journal of Finance & Accounting**, 9 (1), 429-447.
- Putu, Ni; Moeljadi; Djumahir & Djazuli, Atim (2014), "Factors Affecting Firms Value of Indonesia Public Manufacturing Firms", **International Journal of Business and Management Invention**, 3 (2), 35-44.
- Qasem, Ameen; Yemen, Taiz; Aripin, Norhani & Hussin, Wan (2020), "Financial Restatements and Sell-Side Analysts' Stock Recommendations: Evidence from Malaysia", **International Journal of Managerial Finance**, 16 (4), 501-524.

- Qiu, Shi; He Hong & Luo, Yuan (2019), "The Value of Restatement to Fraud Prediction", **Journal of Business Economics and Management**, 20 (6), 1210-1237.
- Rahmanian, Hosein; Rahmani, Halimeh & Jafari, Seyedeh (2016), "Relationship between Restatement of Financial Statements and Information Asymmetry", **International Journal of Humanities and Cultural Studies**, 3 (1), 1711-1722.
- Robbani, Mohammad; Anantharaman, Sekhar & Bhuyan, Rafiqul (2006), "Financial Restatements and Their Impact on Stock Prices: Evidence from the US Financial Markets", **Southwest Business and Economics Journal**, 14, 53-62.
- Rowe, Stephen & Sivadasan, Padmakumar (2018), "Higher Audit Quality and Higher Restatement Rates: An Examination of Big Four Auditee Restatements", available at SSRN: <https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3235756>, 1-56.
- Samagaio, Ant'onio & Felício, Teresa (2022), "The Influence of the Auditor's Personality in Audit Quality", **Journal of Business Research**, 141, 794-807.
- Sambuaga, Elfina; Chen, Chelsea; Yovanka, Jeanette & Fransiska, Kristina (2021), "Financial Restatement Period: Internal and External Auditing Mechanism", **The Indonesian Journal of Accounting Research**, 24 (1), 51-74.
- Shehata, Walid & Rashed, Ahmed (2021), "Accounting Conservatism, Information Asymmetry and Cash Holdings", **Journal of Accounting, Business and Management**, 28 (1), 63-72.
- Shekarkhah, Javad; Nikraves, Mehdi & Adlzadeh, Morteza (2019), "Managerial Overconfidence and Financial Restatement", **International Journal of Economic Research**, 16 (2), 341-350.

- Thu, Phung; Khanh, Thai; Ha, Nguyen & Khuong, Nguyen (2018), "Perceived Audit Quality, Earnings Management and Cost of Debt Capital: Evidence from the Energy Listed Firms on Vietnam's Stock Market", **International Journal of Energy Economics and Policy**, 8 (6), 120-127.
- Utari, Ni Ketut; Rustiarini, Ni Wayan & Dewi, Ni Putu (2021), "Board Characteristic and Financial Restatement", **Jurnal Keuangan dan Perbankan**, 25 (3), 492-507.
- Velte, Patrick (2022), "The Impact of External Auditors on Firms' Financial Restatements: A Review of Archival Studies and Implications for Future Research", **Management Review Quarterly**, 1-27.
- Waller, Laurien (2020), "The Effect of Fraud on the Audit Quality of Big 4 Audit Firms", Master Thesis Accounting & Finance, **Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam**, 1-55.
- Wijaya, Anggita (2020), "The Effect of Audit Quality on Firm Value: A Case in Indonesian Manufacturing Firm", **Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies**, 6 (1), 1-15.
- Wu, Peng; Gao, Lei & Li, Zhibin (2016), "Managing Reputation Loss in China: in-Depth Analyses of Financial Restatements", **Chinese Management Studies**, 10 (2), 312-345.
- Xu, Gaoshuang; Ding, Rui; Cheng, Hanxiu & Xing, Qiuhan (2022), "Gradual Acquisition of Professional Knowledge, Audit Quality and Audit Fees", **Journal of Frontiers in Psychology**, 13, 1-12.
- Xu, Qinfeng; Kong, Wenju (2019), "Market Reaction of Financial Restatements of Listed Companies", **Advances in Economics, Business and Management Research**, 80, 1-3.

- Yolandita, Alexandra & Cahyonowati, Nur (2022), "The Effects of Audit Quality on Firm Value of Indonesian Financial Service Sector (FSS)" **Diponegoro Journal of Accounting**, 11 (1), 1-8.
- Zhang, Lu (2021), "The Value of Corporate Social Responsibility (CSR) during Financial Restatements", Doctor of Philosophy, UWA Business School Accounting and Finance, **The University of Western Australia**, 1-184.
- Zhizhong, Huang; Juan, Zhang; Yanzhi, Shen & Wenli, Xie (2011), "Does Corporate Governance Affect Restatement of Financial Reporting? Evidence from China", **Nankai Business Review International**, 2 (3), 289-302.
- Zin, NORAZZIE (2013), "The Impact of Financial Restatement on Firm Value: Malaysian Evidence", Master of Accountancy, Faculty of Accountancy, **Universiti Teknologi Mara**, 1-5.